أثر المجاز في الإطلاقات اللغوية والشرعية
ـ دراسة لغوية عقائدية أصولية ـ

(PP 209 - 228)
https://doi.org/10.21271/zjhs.23.s4.14

حسن خالد مصطفى محمود المفتي
كلية العلوم الإسلامية/جامعة صلاح الدين-أربيل
Hasan.mustafa@su.edu.krd

Supplementary Vol.23, No.4, 2019
The Texts and Heritage:
"Readings and Reviews"

ملخص

هذه ورقة بحثية عن قضية عميقة الأثر واسعة الجدل قديما وحديثا وأظنها مهمة وجديرة بالاهتمام في عصرنا الحاضر ألا وهي مسألة الحقيقة والمجاز وأثرهما البالغ على مباحث أصولية لغوية عقائدية فقهية مقاصدية، وما يترتب على هذا الأثر من إشكاليات منهجية، وهي بعنوان: (أثر المجاز في الإطلاقات اللغوية والشرعية ـ دراسة لغوية عقائدية أصولية)، بصورة موضوعية علمية وبمنهج تحليلي وبقراءة جديدة مستندا إلى أدلة الكتاب والسنة وعلومهما وقواعد اللغة العربية وأساسيات علوم البلاغة، تتضمن مقدمةً وثلاثة مباحث وخاتمة، فالمبحث الأول يتناول: الحقيقة والمجاز تعريفهما وحكمهما ودواعي التقسيم الثنائي وفوائده، والثاني يخص: المجاز في اللغة العربية وفي الكتاب والسنة، والآراء المتعلقة بذلك، مع المناقشة والترجيح. وأما الثالث فيتناول: وقوع المجاز في القرآن والأحاديث القدسية والنبوية وأثر ذلك على آيات الصفات وأحاديثها. ثم أنهيتها بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات أرجو أن تكون مفيدة والله الموفق للصواب.

مفتاح البحث: الحقيقة والمجاز، التأويل والتفويض، أساليب اللغة، آيات وأحاديث الصفات.

1ـ1ـ المقدمة:

الحمد لله موفق العباد للطاعة والسداد، الهادي إلى طريق الخير والرّشاد، والصّلاة والسّلام على سيد الأنبياء والمرسلين، حبيبنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه الغُرّ المحجلين والتابعين لهم أجمعين أما بعد:

فإن الجمع بين العلوم الشرعية وعلوم اللغة وأساليبها المتعددة مما ندر في زماننا، حيث الهمة في الغالب وللأسف متوجهة نحو المظاهر والظواهر والزخارف والقشور وإهمال الجانب الأهم والمتعلق بألباب العلوم وحقائق المصطلحات الفقهية والأصولية والعقائدية وغيرها من بحور كنوز المعارف الإسلامية ودرر لآلئ الكنوز العربية ، وإن مسألة الحقيقة والمجاز واستخدام الأسلوبين في الأصول والفروع وأثرهما في المباحث العلمية هي من بين تلك المسائل التي يغفل عنها الكثيرون، وما يترتب على هذا الأثر من إشكاليات منهجية ترتقي أحيانا إلى تبديع الرأي الآخر وتضليله بل وتكفيره واستحلال دمه، وتُلمس هذه الظاهرة المقيتة في المحافل والمنابر والمواقع الإلكترونية والمؤتمرات وتنعكس سلبا على الفتاوى والكتب والمناهج المتأثرة بالآيدلوجيات والسياسات والتوجهات المختلفة والمتصارعة، فأدت إلى التشرذم والكراهية والخصام بدل التواصل والرحمة والوئام، وأخطرها تلك الفتاوى المريضة أو ما يمكنا أن نصطلح عليه (بالاضطراب والفوضي في الرّؤى والفتوى على الهوى) تلك الفتاوى الصادرة عن الاشتهاءات بدل الاجتهادات والتي تفتقد إلى أدنى متطلبات العلم والورع، متخذين أحيانا من النصوص الشرعية ـ التي لم يفهموها ـ ومن التراث التاريخي ـ الذي لم يفحّصوه ـ ذريعة لنشر الآيدلوجيات المشبوهة وبث التفرقة البغيضة بين العباد والبلاد، وبدوري كباحث و في هذه الورقة البحثية ناقشت مسألة الحقيقة والمجاز بصورة موضوعية علمية وبمنهج تحليلي وبقراءة جديدة مستندا إلى أدلة الكتاب والسنة وعلومهما وقواعد اللغة العربية علوم البلاغة وأساسياتها التي هي آلات مفيدة تخدم بالأساس العلوم الشرعية، ولها العلاقة المباشرة بدفع الإشكاليات وانحلال العقد المستعصية على الجيل الناشئ وتقوية نقاط الضعف الموجودة في بعض طلاب العلم الشرعي ومناهج شيوخهم ممن اغتروا بظواهر بعض العبارات وبنوا عليها أحكاما تعسفية بعيدة عن روح الشريعة الغراء ومقاصدها العلياء، وبعيدة كذلك عن أغراض اللغة العربية وأساليبها وأسسها وعلومها، فاستشكلت عليهم أمور سهلة للعارفين، جلل عواقبها في الأصول والفروع على الجاهلين، الذين تزحلقوا لما ذكرنا نحو المكابرة

والتعصب والتقليد الأعمى، معتمدين وللأسف على سياستي: حصر المصادر وحصر الشيوخ ـ وإن كانوا غير معروفين بالعلم والإخلاص والتقوى ـ، بخلاف مصادر جهابذة أهل العلم والعمل من طبقات المذاهب الأربعة منذ ثلاثة عشر قرنا تقريبا.

وقد بذلت جهدي المتواضع من أجل إحقاق الحق رجاء بسط الفائدة خصوصا في مجتمعنا الكوردستاني والعراقي والمجتمعات الإسلامية عموما، وقد جاء البحث بعنوان: (أثر المجاز على الإطلاقات اللغوية والشرعية ـ دراسة لغوية عقائدية أصولية)، تتضمن مقدمة وثلاثة مباحث ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات، فالمبحث الأول يتناول: الحقيقة والمجاز تعريفهما وحكمهما ودواعي التقسيم الثنائي وفوائده، والمبحث الثاني يخص: المجاز في اللغة العربية وفي الكتاب والسنة، والآراء المتعلقة بذلك، مع المناقشة والترجيح. وأما المبحث الثالث فيتناول: وقوع المجاز في القرآن والأحاديث القدسية والنبوية وأثر ذلك على آيات الصفات وأحاديثها. أرجو أن تخدم هذه الورقة البحثية الجيل الناشئ والمكتبة الإسلامية والمدارس العلمية المتنوعة، والله الموفق للصواب، وعليه التكلان. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

2ـ1ـ الحقيقة والمجاز تعريفهما وحكمهما ودواعي التقسيم الثنائي وفوائده

2ـ2ـ أولا: تعريفهما في اللغة والاصطلاح : لفظ الحقيقة مشتق من: حَقَّ الشيءُ أي ثبتَ، و(تحقّق) عنده الخبر: أي صحَّ، و(حَقَّق) قوله، أي: صدَّقه، والحقيقة: ضد المجاز. (الرازي، **مختار الصحاح** ص146-147 مادة (حقق)، الجرجاني، **التعريفات**:ص61، التفتازاني،**شرح المختصر**: 58/2 ، الزاوي، **ترتيب القاموس** 679/1).والمجاز: مَفعَلٌ من: (جاز يجوز) أي: تعدي وتجاوز، وتجوَّز في كلامه: أي تكلم المجاز.(ابن منظور، **لسان العرب**: 328/5، الرازي: **مختار الصحاح** ص117، مادة (جوز). فاطلق (اسم الحقيقة) على: الاسم الموضوع على الشيء الثابت المستقر في محله، وأطلق (لفظ المجاز) على: الاسم الذي تعدى عن محلِّه الموضوع، الى غيره، لوجود طريق المجاز فيه، ولهذا يقال: حُبُّ فلان حقيقةٌ -أي ثابت في محله الموضوع له- وهو القلب، ويقال: حُبُّ فلان مجاز -أي متعد عن محله- وهو القلب -الى غير محله- وهو اللسان.(السمرقندي، **ميزان الأصول**: 527/1).وفي الاصطلاح: فالحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، والمجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ماوضعت له بالتحقيق، في اصطلاح به التخاطب، لصلةٍ، مع قرينة مانعة عن ارادته في ذلك الاصطلاح. (ينظر: السرخسي، **أصول السرخسي:** 171/1، الغزالي،**المستصفى**:230/1، الزمخشري: **أساس البلاغة**: ص284-285، السمرقندي: **ميزان الاصول** 529/1، السبكي، **الابهاج في شرح المنهاج:** 271/1-275، **التعريفات** ص61، المحلي، **شرح الورقات**: ص12 ، التفتازاني: **شرح المختصر** 58/2-61، ابن نجيم، **مشكاة الانوار في اصول المنار** 13/1 ، البدوي: **من بلاغة القرآن**، ص223).

وقيل: الحقيقة ماانتظم لفظها معناها، من غير زيادة ولانقصان ولانقل، والمجاز: ماانتظم لفظه معناهُ، إما لزيادة أو لنقصان أو لنقل عن موضعه.(**ميزان الاصول:** 528/1-529)، وقد عرفها الشيرازي بما يقرب من ذلك فقال في (**اللمع** ص5): ((الحقيقة كل لفظ يستعمل فيما وضع له من غير نقل.. . أما المجاز فحده مانقل عما وضع له، وقل التخاطب به، ويكون ذلك بزيادة ونقصان وتقديم وتأخير واستعارة.. الخ)). وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في (**أسرار البلاغة**): (ص: 350ـ352): " كلُّ كلمة أريد بها ما وقعتْ له في وَضْع واضع، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة...وأمّا المجاز فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ ماوقت له في وَضْع واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأوّل، فهي مجاز وإن شئت قلت: كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ به في وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له فيوضع واضعها، فهي مجاز ".

2ـ3ـ ثانيا: حكم الحقيقة والمجاز: حكم الحقيقة: هو ثبوت المعنى الذي وضع لـه اللفـظ، في اصـطلاح المتخـاطبين، وعـدم انتفائه عنه، وتعلق الحكم به، وكذلك رجحانها عـلى المجـاز مـاأمكن ذلـك، كـما اذا لم توجـد القرينـة الصـارفة عـن الحقيقـة الى المجاز، لان الحقيقة مقدمة على المجاز عند التعارض. وحكم المجاز: ثبوت المعنى المجازي للفظ، وتعلق الحكم به، واذا تعـذر حمل الكلام على الحقيقة، تعين المجاز، لأن إعمال الكلام خير من إهمالـه.(ينظر: **المستصـفى**: 237/1، **ميـزان الاصـول:** 541/1 فمابعدها، الزيدان، **الوجير في اصول الفقه**: ص332-334. الزلمي، **اصول الفقه الاسلامي**: ص338).

2ـ 4ـ ثالثا: من دواعي التقسيم إلى الحقيقة والمجاز وفوائده:

ـ ان التقسيم الثنائي للنصوص سواء الشرعية واللغوية يأتي لأسباب عديدة من أهمها: التوفيق بين الأدلة الشرعية من الكتاب والسنَّةِ الصحيحة، من حيث التعارض الصوري، لاالحقيقي، إذ الادلة الشرعية لا تتعارض ابداً، وانما يقع التعارض بينها وبين نظر

المجتهد.(ينظر: **المستصفى**: 58/2 ، **الميزان**: 963/2 ، **الوجيز في اصول الفقه**: ص393). والغموض بين النصين، يكون بالنسبة الى التطبيق لدى المجتهد، لا من حيث معناهما(الزلمي، **اصول الفقه**: ص409).

فالظاهر ان الأخذ بالتقسيم الثنائي، ضروري للخروج من التعارض الظاهري في مسائل متعددة، لأنه يوجد في الكتاب والسنة، الكثير من النصوص ظاهرها يتعارض، لكن وبعد الدقة والتأمل وتتبُّع طُرق دفع التعارض ـ وحسب التسلسل الآتي: الجمع بين النصين، وترجيح احدهما على الآخر، واعتبار التأخر في التشريع ناسخاً للمتقدم، كما في **أصول** الزلمي : ص409. ـ هي لإزالة ذاك الغموض، تتجلى للباحث حقيقة: ان لاتعارض فيها في الحقيقة، قال ابن قيّم الجوزية في معرض بيانه عن كيفية حل التعارض بين الأحاديث الصحيحة في كتابه (**الطب النبوي** ص118.): ((لا تعارض بحمد اللّٰه بين أحاديثه الصحيحة، فاذا وقع التعارض: فإما أن يكون أحد الحدثيين ليس من كلامه (صلى الله عليه وسلم)، وقد غلط فيه بعض الرواة، مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحدثيين ناسخاً للآخر، فإذا كان مما يقبل النسخ او التعارض، في فهم السامع لا في نفس كلامه (صلى الله عليه وسلم)، فلابُدَّ من وجهٍ من هذهِ الوجوه الثلاثة، وأمَّا حديثان صحيحان صريحان، متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لايوجد اصلاً ومعاذ اللّٰه أن يوجد في كلام الصادق المصدوق، الذي لايخرج من بين شفتيه الا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده (صلى الله عليه وسلم)، وحمل كلامه على غير ماعناهُ به، او منهما معاً، ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ماوقع)).

وقال العلامة ابن قتيبة (رحمه اللّٰه) في كتابه(**تأويل مختلف الحديث**:ص123.): ((إنه ليس في هذا اختلاف، ولكل معنى منها وقت وموضع، فإذا وضع بموضعه زال الاختلاف)).

وبهذا يظهر ان لاتعارض مطلقاً، بين الأحاديث من حيث الحقيقة، اما من حيث الصورة والظاهر، فيرجع الاختلاف والتعارض الى أحد الامور الآتية: إما آفة التقصير في معرفة مانُقل من الحديث، وعدم التمييز بين الصحيح والمعلول. أو آفة القصور في فهم مراده(صلى الله عليه وسلم) في حديثه، وحمل الكلام على غير المراد منه حقيقة. أو وجود الآفتين معاً. وإذا لم يكن هناك تعارض بين نصوص السنة، فعدم وجوده في نصوص الكتاب العزيز الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، المنزّل من العزيز الحكيم، من باب أولى..

ـ ثم ان التقسيم الثنائي هذا، سوف يحل أكثر المسائل الحيوية، الشائكة والمعقدة، في العقيدة والفكر الإسلامي، كمسألة آيات الصفات، ومسألة خلق أفعال العباد، ومسألة التداوي والتوسل والتشفع وغيرها. ففي (آيات الصفات)، يتم الجمع بين آيات (التنزيه والتشبيه) عن طريق التأويل، والمجازُ هو أحد أوجه التأويلات الثمانية لدى العلماء. (ينظر:الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد** : ص39). وقال العلامة عضد الدين الايجي في (**المواقف**: 3 / 152): ((تنبيه: الوجه وضع في اللغة للجارحة المخصوصة حقيقة، ولا يجوز إرادتها في حقه تعالى ولم يوضع لصفة أخرى مجهولة لنا بل لا يجوز وضعه لما لا يعقله المخاطب إذ المقصود من الأوضاع تفهيم المعاني فتعين المجاز والتجور به عما يعقل وثبت بالدليل متعين وهو أن يتجوز به عن الذات وجميع الصفات، فإن الباقي هو ذاته تعالى مع مجموع صفاته وما سواه هالك غير باق)) . (وينظر كذلك لمعرفة الطرق الثمانية للتأويل: التلمساني: **مفتاح الوصول** : ص93 فمابعدها).

ـ وكذلك في مسألة (افعال العباد)، هل هي مخلوقة للّٰه او للعباد، فيتجلى به مذهب الأشاعرة وهو المذهب الحق، بين الجبرية والقدرية، القائلين بالكسب، على أن الأفعال كلها مخلوقة للّٰه تعالى حقيقة، وتضاف إلى العباد كسباً وتسُّبباً وتلك الإضافة هي من باب المجاز العقلي.كقوله تعالى على لسان عيسى(عليه السلام) {أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنْ الطِّينِ} سورة آل عمران/ 49. وقوله على لسان جبريل عليه السلام {لأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا}(سورة مريم: 19)، وقوله تعالى {قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ} (سورة السجدة: 11) وغيرها من الآيات الكريمة، مع ان الخالق والواهب والمتوفي حقيقة هو اللّٰه تعالى، فظهر ان الاسناد في تلك الآيات وامثالها مجازي على وجه التسبب. وينظر لمزيد الاطلاع: التفتازاني، **شرح المختصر** ، 50/1-51 والنبهاني**: شواهد الحق**: ص160).

ـ إذاً: فالعمل بالمجاز والقول بالتقسيم الثنائي، يوفق بين الأدلة دون شك، اذ المعاني أوسع من العبارات، والصدور أوسع من الكتب والمؤلفات، ولو وقفنا مع حقيقة اللفظ، دون المجاز، لم نجد إلى الجمع بين النصوص أو التفرقة من جواز.(ينظر: الإيجي، **المواقف**: ص322 ، المالكي، **مفاهيم يجب ان تصحح**: ص90.) ولا تنحصر فوائد المجاز في ما ذكرناه بل يتعدى إلى: مبالغةِ التشبيه، واختصار اللفظ، والفصاحة، والجزالة، ونحو ذلك، (ينظر: **ميزان الأصول** : 536/1).

والمجاز هو أهم مقاصد علم البيان، بل هو المقصود الأصلي، اذ به يتأتى اختلاف الطرق.(**شرح المختصر**: 57/2 بإختصا).

ـ وأيضاً فالقول بالمجاز في مسألة الأخذ بالأسباب والتداوي و ومسألة الشفاعة وغيرها يجنّبنا عن الخلاف الحاصل وللأسف بين المسلمين، حيث التكفير والتبديع والتضليل، على أساس عدم تعقّل المعنى المجازي، لبعض الألفاظ الصادرة عن بعض المسلمين، مع العلم، أن القرآن الكريم والسنة النبوية طافحة بأساليب المجاز، وهو الواقع في اللغة العربية كما سيأتي .

والعلاقة بين النصوص الشرعية والنصوص اللغوية هي علاقة معنوية ودلالية ولفظية في آن واحد، إذ تأثير أساليب اللغة على الألفاظ الشرعية كبير، والصلة بينهما جداً وثيقة، فإن اللغة العربية هي المنطلق في معرفة الكتاب والسنة، إذ لايمكن فهم النصوص دون الاعتماد على اللغة وأساليبها وقوانينها العامة في صياغة المفردات، وتكوين الجمل والتراكيب.(ينظر في ذلك : **المستصفى في علم الاصول**: 2/171-172، **الابهاج شرح المنهاج**: 8/1 ، الزرقاني: **مناهل العرفان**: 50/2 ، **الوجيز في اصول الفقه**: 402).

لذلك فإن حمل بعض الالفاظ التي تثار الجدل فيها، على المعنى المجازي (التسببي) عند صدورها عن الموحّد، مع وجود القرينة المحققة في نفس الأمر، أولى من حملها على المعنى الحقيقي (الإيجادي)، بالقرينة الزعمية الوهمية، التي ليس لها تحقُّق في نفس الأمر، وكما قال اللّٰه تعالى: {وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا}(سورة النجم: 28)، وللأسف فقد كفّر بعضهم الكثير من الناس، بناءً على هذا الزعم، وكتاب **مسائل الجاهلية** للنجدي لاسّيما في ص39-40 طافح بمثل ذلك.

إذ لا يؤدي إسناد الفعل إلى العبد، من باب المجاز العقلي، إلى الكفر أو الشرك مطلقاً،(ينظر ابن داود، **الحقائق الإسلامية**: ص27، البداغي، **التوسل في الاسلام**: ص17).

ـ وبهذا التقسيم، يُحسَمُ النزاع، ويوفق بين الآراء، وينبذ التقليد الأعمى، من غير دليل ولا برهان، خاصة وأنَّ التقليد في مسائل الأصول أمر ممقوت على الراجح عند جماهير المسلمين(يراجع: ابن الصلاح، **أدب المفني والمستفتي**: ص91-92 والقرطبي، **الجامع لاحكام القرآن**: 2/211، الموصلي، **الكوكب الأزهر شرح الفقه الأكبر**: ص42.

ـ ومن دواعي التقسيم الثنائي ايضاً: عدم جواز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي، في اللفظ الواحد، في حالة واحدة بحيث يكون كل واحد منهما مراداً، وذلك على القول الراجح عند الأصوليين، فإذا قلت مثلاً :(لا تقتل الأسد)، بادر الى الذهن المعنى الحقيقي دون المجازي، الا اذا وجدت القرينة الصارفة، فينتفي حينئذ المعنى الحقيقي، ويتعين المعنى المجازي، لكن لا يتعينان معاً أعنى (السَّبُعَ والرجل الشجاع)(**الوجيز في اصول الفقه**: ص335).

3ـ1ـ المجاز في اللغة العربية وفي الكتاب والسنة،
والآراء المتعلقة بذلك، مع المناقشة والترجيح

3ـ2ـ أولا: المجاز في اللغة العربية:

اختلف العلماء في وجود المجاز فيه على ثلاثة مذاهب: (ينظر في التفصيلات المتعلقة بالمذاهب الثلاثة: ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن** : ص98-99 ، السبكي، **الابهاج شرح المنهاج** 1/295-296 ، التفتازاني، **شرح المختصر**: 1/59 **ابن تيمية، مجموعة الفتاوي** 7/88-90 ، و **دقائق التفسير**: 1/60 فمابعدها ، المحلي، شرح الورقات ص11-12 ، الشوكاني، **ارشاد الفحول** ص23 **ونيل الأوطار**: 9/166) وعلى النحو الآتي:

(المذهب الأول): واقع مطلقاً، سواء المجاز العقلي واللغوي، وهو رأي الجمهور من أهل العلم.

(المذهب الثاني): غير واقع مطلقاً، وهو رأي ابن تيمية الحراني، وبعض تلامذته، وينسبُ الى بعض المتقدمين كأبي إسحق الاسفرايني(وهو ركن الدين ابو اسحق ابراهيم بن محمد البغدادي الشافعي الاسفرايني المتوفي 418هـ، صنف ادب الجدل والجامع الجلي والخفي في اصول الدين وشرح فروع ابن الحداد وغير ذلك، ينظر: الكاتب الحلبي، **كشف الظنون:** 1/45 **، الباباني، هدية العارفين** 1/8). وأبي علي الفارسي(وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ابو علي الفارسي النحوي البغدادي من تصانيفه ، ابيات الاعراب، الايضاح في النحو، المسائل البصرية، ديوان شعره، توفي سنة 377هـ، ينظر: 1/212 **وهدية العارفين** 1/272.).

(المذهب الثالث): غير واقع في (التركيب)، أي نفي المجاز العقلي الإسنادي، دون اللغوي (المفرد)، ويُنسبُ هذا الرأي إلى السكاكي(وهو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر السكاكي اللغوي الشهير المتوفي 626، صاحب كتاب (مفتاح العلوم) ينظر: **كشف الظنون**: 2/1762) وابن الحاجب(وهو عثمان بن عمر بن ابي بكر الكردي جمال الدين ابوعمرو المالكي النحوي

المعروف بابن الحاجب المتوفي 570هـ من تصانيفه الامالي، الايضاح شرح المفصل، جامع الامهات في الفقه، الشافية في التصريف، ينظر: **هدية العارفين**: 1/654-655).

و(المذهب الأول) هو الرّاجح، لأنه اختيار جماهير العلماء من المتقدمين والمتآخرين، من أئمة الشرع واللغة. حيث اثبتوا انواع المجاز، سواء العقلي واللغوي، المفرد والمركب، كما سيأتي بيانه، والواقع ان السكاكي(رحمه اللّٰه) صاحب المذهب الثالث، لم ينكر المجاز العقلي البتة، بل جعله من جملة (الاستعارة بالكناية)، وهي: أن تذكر المشبَّه وتريد المشبه به، بواسطة قرينة، وهي أن تنسب اليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به، مثلُ: ان تشبه (المنيّة) بالسَّبُع، ثم تفردها بالذكر، وتضيف اليها شيئاً من لوازم السَّبُع، فتقول (مخالبُ المنية نشبت بفلان)، لكن ردَّ الخطيب القزويني في تلخيصه للمفتاح على مذهب السكاكي قائلاً: "وفيه نظر: لأنه يستلزم:

اولاً: ان يكون المراد بـ(عيشة) في قوله تعالى: {فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ}(سورة القارعة: 7) صاحبها لما سيأتي.

ثانيا: [يستلزم] ألاّ تصحّ الاضافة في نحو (نهارُه صائم)، لبطلان اضافة الشيء الى نفسه.

ثالثاً: الا يكون الامر بالبناء لـ(هامان).(مشيراً(رحمه الله) بذلك الى قوله سبحانه وتعالى حكاية {يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} سورة غافر/36 ومثله قوله تعالى حكاية {فَأَوْقِدْ لِي يَاهَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِي صَرْحًا} (سورة القصص: 38).

رابعاً: وان يتوقف نحو (أنبتَ الربيع البقل) على السمع، واللوازمُ كلها منتفية. خامساً: ولأنه ينتقض بنحو (نهاره صائم)، لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه(ينظر: القزويني، **التلخيص مع شرح التفتازاني**: 1/59-60.).

وأجاب العلامة التفتازاني في معرض تعليقه على مجمل ردود الخطيب القزويني قائلاً ((والجواب: ان مبنى هذهِ الاعتراضات، على ان مذهب السكاكي، في (الاستعارة بالكناية): ان يُذْكر المشبَّهُ، ويراد المشبه به (حقيقة)، وليس كذلك، بل مذهبه ان يُراد المشبه به (إدّعاءً) و(مبالغة)، لظهور ان ليس المراد (بالمنيّة) في قولنا (مخالب المنية نشبت بفلان): هو السبع حقيقة، والسكاكي مصرحٌ بذلك في كتابه(أي في كتاب (المفتاح) لابي يعقوب يوسف السكاكي (رحمه اللّٰه).) والمصنف(أي الخطيب صاحب التلخيص.) لم يطلق عليه))(ينظر: التفتازاني، **شرح المختصر على تلخيص المفتاح** : 1/60-61.).

أما (ابن الحاجب) والذي ذهب الى إنكار (المجاز في التركيب) فلو صَحَّ النقل عنه، فإنه مجرَّد عن الادلة، ولعل كلامه، قابلٌ لمثل التأويل الذي حظي به الشيخ أبو يعقوب السكاكي، وقد ذكر التقي السبكي، رأي ابن الحاجب واقتصر على قوله (وهو شاذ)(السبكي، **الابهاج شرح المنهاج:** 1/295).

وأما المذهب الثاني: فلم ينقل عن مصنفات الاستاذ ابي اسحق الأسفراييني، ولم يُروَ عنه بلفظه، بل نقل عنه (المنع مطلقاً)، وقد نقل الامام السبكي عن امام الحرمين في كتابه (تلخيص التقريب) والذي اختصره من كتاب (التقريب والارشاد) للقاضي أبي بكر(جاء في **كشف الظنون**: 1/70 :"كتاب الارشاد، للقاضي أبي بكر، ومختصرهُ المسمى بـ(التلخيص)، للامام ابي المعالي عبد الملك بن عبد اللّٰه المعروف بامام الحرمين") نقل عنه قوله ((والظنّ بالأُستاذِ [ابي اسحق] انه لايصُّح عنه))(**الابهاج شرح المنهاج**: 1/296.).

أما أبو علي الفارسي فالنقل عنه مجرد حكاية، عن ابي القاسم ابن كج(وهو القاضي يوسف بن أحمد بن كج الدينوري أبوالقاسم الفقيه الشافعي، قتل بالدينور شهيداً سنة 405هـ كان أحد أئمة الشافعية، وصنف الكثير من الكتب، ينظر ترجمته في: ابن خلكان، **وفيات الاعيان**:6/63 ، ابن السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى** :5/361 ابن العماد، **شذرات الذهب**: 3/177 الباباني، **هدية العارفين** : 2/550.) انه حكى عن الفارسي إنكار المجاز(ينظر: **الإبهاج شرح المنهاج**:1/296).

والشيخان ابن تيمية والشوكاني، نسبا كذلك (رواية المنع)، الى الاستاذ الاسفراييني من غير اسناد او استدلال(ينظر: **مجموعة الفتاوى** 7/90 ،**إرشاد الفحول** : ص23.).

اما الشيخ ابن تيمية فقد عُلم انكارُه للمجاز في اللغة، فقال في كتابه (الايمان) ((وتقسيم اللغة الى حقيقة ومجاز، تقسيم مبتدع فيه، محدث لم ينطق به السلف، والخلف فيه على قولين، وليس النزاع فيه لفظياً)) وقال كذلك: ((هذا التقسيم لاحقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حدٌ صحيح، يميز بين هذا وهذا، فعلم ان هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصور مايقول، بل يتكلم بلا علم، فهُم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل) ويقول كذلك (ان تقسيم الالفاظ الى حقيقة ومجاز، اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، ولم يتكلم به أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم باحسان، ولا أحد من الائمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والاوزاعي وابي حنيفة والشافعي.. ثم يقول: وأول من تكلم به ابو عبيدة معمر بن المثنى.. ثم يقول: ((ان ابا عبيدة لم

يعن بالمجاز، ماهو قسيم الحقيقة، وانما عنى بمجاز الآية، مايعبر به عن الآية..))(ابن تيمية، **كتاب الايمان**: ص52، 57، 69) وأفتى بمثل مامرّ في **فتاواه**(88/7) وفي كتابه الآخر(**قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: ص79).

3ـ2ـ ثانيا: مناقشة رأي ابن تيمّية ومقلديه في المسألة:

قوله: ((وتقسيم اللغة الى الحقيقة والمجاز، تقسيم حادث مبتدع..)) ان أراد بـه تـدوين (المصـطلح)، في القـرنين الاول والثـاني، فهذا مسلَّمٌ به نوعا ما، لان معظم المصطلحات الاسلامية لم يدوَّن، ولم يكن الصحابة ومن بعدهم يعرفون تلك المعاني، عـلى النحو الذي اصطلح عليه العلماء والمحققون، بعد عصر تـدوين مصـطلحات العلـوم والفنـون، لكـن لـو اراد بقولـه هـذا، عـدم استخدامهم للمجاز، سواء العقلي واللغوي، ففيه نظر، لأنهم كانوا يعرفونها ويتعاملون معها، ومن بعدهم عرفوها (اصطلاحاً)، اذ كانوا يعرفون ان لفظ اليد، يطلق ويراد منها (الجارحة)، وكانوا يستعملونها ايضاً بمعنى (النعمة) في قولهم مثلاً (لي يد عليـك)، من غير اطلاق المصطلحات، لان ظهور المصطلحات التـي اسـتحدثت بعـدهم، كـان عنـدما جمعـت العلـوم، وكتبـت واصـبحت ضرورة علمية، والفت فيها المؤلفات، ووضعت لها المصطلحات، من أجل التعليم والدراسة.

لذلك وكما يقول د.محسن عبدالحميد: ((فإن استدلال (ابن تيمية) في نفي المجاز، الذي هو استعمال اللفـظ في غـير ماوضـع لـه في اللغة ابتداءً: بأن أهل القرن الأول والثاني لم يتكلموا فيـه، مـردود))(محسـن عبـد الحميـد، تفسـير آيـات الصـفات للـدكتور: ص126).

ومن ناحية اخرى، فأن كتب التفسير والفقه والأصول، طافحة بالمجاز بأنواعه المختلفـة، لأنهـا تسـتمد قوتهـا مـن اللغـة العربيـة، المشتملة على الحقيقة والمجاز، كما يقول الامام الغزالي في (**المستصفى**: 103/1). وقـال الامـام الشـوكاني: ((والمجـاز واقـع في لغة العرب، عند جمهور أهل العلم، وخالف في ذلك ابو اسحق الاسفرايني، وخلافه هذا، يدل ابلغ دلالة على عـدم إطلاعـه عـلى لغة العرب..)) ثم شدَّد النكير عليه الى أن قال: ((وعلى كل حال: فهذا لاينبغي الاشتغال بدفعه، ولا التطويل في ردّهِ، فـإن وقـوع المجاز وكثرته في اللغة العربية، أشهر من نار على علم وأوضح من شمس النهار.. ثم نقل عن ابي الفتح ابن الجني(هـو أبـو الفـتح عثمان بن جنّي، الاديب اللغوي الموصلي. له من الكتب: التبصرة في العروض، التلقين في النحو، كتاب الوقـف والابتـداء، الكـافي في شرح القوافي، توفي ببغداد سنة 792هـ، ينظر: **هديـة العـارفين**: 652/1). قولـه: ان اكـثر اللغـة مجـازٌ..))(الشـوكاني: **إرشـاد الفحول**: ص23 باختصار).

بل نقل السمرقندي في (**ميزان الاصول**: 542/1-543)، اجماع أهل اللغة، على أن الكـلام حقيقـة ومجـاز، وأن المجـاز أحـد نـوعى الكلام، وأنه أحد اللسانين، ومما يدل على ان العرب في الجاهلية، كانوا يعرفون المجاز، ويستعموله، قولُه(صلى الله عليه وسلم) ((لاتسبُّوا الدَّهر فانّ اللّه هو الدهر))(رواه مسلم عن ابي هريرة في **صحيحه** 1763/4 برقم (2246).

قال الامام الغزالي في (**الاقتصاد في الاعتقاد**: ص105): ((كانوا يسبون الفلك والدهر، ويقولون: خَرف الفلـك، ومـاأقبح افعالـه، ويعلمون ان الفاعل، خالق الفلك، ولذلك قال رسول اللّه(صلى الله عليه وسلم) [لاتسبوا الدهر])).

أما قول ابن تيمية: ((لم يتكلم به من الأئمة المشهورين في العلم)) ففيه نظر أيضـاً، ولنستشـهد بعبـارة امـام ائمـة أهـل اللغـة والشرع الامام الشافعي(رضي الله عنه)، في رسالته: (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) و(الصنف الذي يدل لفظـه عـلى باطنـه دون ظاهره) وهذا نصّه: ((قال اللّه تعالى: {وَاسْأَلْهُمْ عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لاَ يَسْبِتُونَ لاَ تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ}(سورة الاعراف/ 163) فأبْتدأ جل ثنـاؤه، ذكـر الامـر بمسألتهم، عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال {إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ} الآية، دل على انه انما اراد اهل القرية، لأن القرية، لاتكون عادية ولافاسقة في السبت ولاغيره، وانه انما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بماكانوا يفسقون، وقال {وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ* فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ}(سـورة الانبيـاء/ 11-12.) وهـذه الآيـة، في مثـل معنى الآية قبلها، فذكر قصم القرية، فلما ذكر انها ظالمة، بان للسامع، ان الظالم انما هم أهلها، دون منازلهم التي لاتظلم، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها، وذكر احساسهم البأس عند القصم، احاط العلم انه: إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين)) (والصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)، قال اللّه تبارك وتعالى، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم {وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حافِظِينَ* وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ}(سورة يوسف 81-82.) فهذه الآيـة،

مثل معنى الآيات قبلها، لاتختلف عند أهل العلم باللسان: انهم يخاطبون أباهم، بمسألة أهل القرية وأهل العير، لأن القرية والعير لايُنْبَئان عن صدقهم))(الشافعي، **الرسالة** : ص79 ، وقد نقل عبارته الامام السبكي في **الإبهاج**: 307/1).

فالإمام الشافعي(رضي الله عنه) قد اشار إجمالاً الى ان من أساليب العرب، انهم قد يطلقون لفظاً ظاهراً، فيعرف من سياقه انه يراد به غير هذا الظاهر، ومثَّل بذلك في القرآن الكريم، بآيات ثلاث، وهذا الظاهر هو المراد بالحقيقة وأما غير الظاهر، فالمراد به المجاز، كما وقد مثل علماء اللغة والبلاغة والاصول، بتلك الآية (واسأل القرية)، على انها من حذف المضاف، أي وأسأل اهل القرية، والحذف أحد أنواع المجاز(ينظر: القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة:** (1/ 107) ، الخفاجي، **سر الفصاحة**: (ص: 210)، **المستصفى**: 103/1 و230 ، **ميزان الاصول**: 529/1، الشيرازي، **اللمع في أصول الفقه**:ص5. **شرح المختصر**: 122/2 الرازي، **المحصول**: 399/1.).

وقول الأمام الشافعي(رضي الله عنه)، بعد ان ذكر ان في الكلام محذوفا، وهو كلمة (الأهل) ثم قوله، عقب ذلك، بأن معنى الآية بهذا الشكل، (لاتختلف عند أهل العلم باللسان)، يكفي في رد مذهب الشيخ ابن تيمية، بصدد انكاره وجود المجاز في اللغة، وقوله: أن علماء السلف لم يتكلموا به، وماقصده الامام الشافعي من السياق، هو بعينه مايسميه علماء البلاغة بالقرينة الصارفة عن المعنى الموضوع له، الى المعنى غير الموضوع.(ينظر: **شرح المختصر:** 62/2. **من بلاغة القرآن**: ص224).

ثم ان شهرة ابي عبيدة، بحيث ترجم له العلماء سلفا وخلفا، واثنوا عليه، وعلى تضلعه في مختلف العلوم والفنون، حتى ان الامام مسلم بن الحجاج قد ترجم له في كتابه (الكنى والاسماء) وشهد له بالسماع، فقال: (ابوعبيدة معمر بن المثنى صاحب العربية وسمع رؤبة بن العجاج)(ينظر: النيسابوري، **الكنى والاسماء**: 591/1 برقم (2411))، ومن ناحية اخرى فقوله (أول من تكلم به ابوعبيدة معمر بن المثنى)(**كتاب الايمان** :ص52) يبطل قوله السالف: إن المجاز (اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة)، لأن من المعلوم، ان أباعبيدة كان من علماء القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري، فقد ولد سنة (114هـ) وتوفي سنة (210هـ على الراجح من اقوال المؤرخين، وينظر في ترجمته: ابن عساكر، **تأريخ دمشق**: 22/17 الكتبي،**عيون التواريخ** : 252/3 ، الذهبي، **سير اعلام النبلاء**: 445/9 برقم (148)، البغدادي، **تأريخ بغداد**: 257/13، **معجم المؤلفين**: 309/12) وهو صاحب كتاب (مجاز القرآن)، وقد صنّف قبله في مجاز القرآن، الامام النحوي ابوعلي محمد بن المستنر، المعروف بـ(قطرب) المتوفي سنة (206هـ) وسماهُ بـ(مجاز القرآن)(ينظر: **كشف الظنون**: 115/1، **هدية العارفين**: 428/2 **ايضاح المكنون**: 428/4.).

وصنف في المجاز ووقوعه من المتأخرين: العز بن عبدالسلام الشافعي المصري المتوفي (660هـ) وسماهُ (الايجاز في بعض أنواع المجاز)(وقد طبع بالمطبعة العامرية –الاستانة- سنة 1313هـ وقد اشار اليه السبكي في **الابهاج**: 297/1 والسيوطي في **الإتقان:** 36/2، وحاجي خليفة في **الكشف**: 1590/2.) واختصره الحافظ السيوطي وسماهُ (مجاز الفرسان الى مجاز القرآن)، واشار إليه نفسه، مستخدما بعض أنواعه، في كتابه: **الاتقان في علوم القرآن**: 36/2 في معرض كلامه عن حقيقة القرآن ومجازه.

وكلما ثبت المجاز في القرآن الكريم، ففي غيره بطريق أولى، كما قال الامام السبكي(رحمه اللّٰه÷ في كتابه: **الابهاج شرح المنهاج**: 297/1.). وكذلك نرى في كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة (207هـ)(وهو يحيى بن زياد بن عبداللّٰه الفراء الامام اللغوي المفسر، نزل بغداد وصنف كتابه معاني القرآن فيها، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في ترجمته له، ينظر: **تأريخ بغداد**: 149/14 برقم (7467)، **وفيات الاعيان**: 225/5.) الكثير من المجازات اللغوية، المستخدمة في القرآن الكريم، ومن أمثلة المجاز الذي ذكره بالمعنى المصطلح عليه:-

1- قال في قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً}(سورة الاعراف: 155.): ((جاء في التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً، وانما استجيز وقوع الفعل عليهم، اذا طرحت (من)، لانه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم، فلما جازت الاضافة مكان (من)، ولم يتغيّر المعنى، استجازوا ان يقولوا: إخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً))(الفراء: **معاني القرآن**: ص145-146.).

2- وقال في قوله تعالى: {ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي}(سورة ابراهيم: 14): ((انه من اضافة المصدر الى مفعوله، والمقصود فاعله، أي: ذلك لمن خاف مقامَهُ بين يديَّ))(**معاني القرآن**: ص 191.).

وهذا جار اللّٰه الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة ص635 مادة (نصر) فعند معالجته للمفردات، يتكلم فيها عن المجاز، وما يستخدم مجازاً عند العرب، فيقول مثلاً: في مادة (نصر) بعد تبيينه للمعاني والاشتقاقات: (ومن المجاز: ارض منصورة: أي مغيثة، ونصر اللّٰه الأرض، سمي المطر نصراً، كما سُمي فتحاً.. ووقف سائل على قوم فقال: انصروني نصركم اللّٰه، يريد أعطوني اعطاكم اللّٰه)).

وأما قول الشيخ ابن تيمية في كتابه: (**كتاب الايمان**: ص52):" ان ابا عبيدة لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وانما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية". ففيه نظر أيضاً لأنه:

اولاً:

يُعَدُّ قولُه هذا تَحَكُّماً ظاهراً، لا دليل عليه عنده، ولا عند غيرهِ من منكري المجاز، فمن اين له او لغيره ان يتحكم فيما عناهُ ابوعبيدة بكلمة المجاز وأنه قسيم الحقيقة أو غير ذلك؟

ثانياً:

الواضح من عبارات (أبي عبيدة) في كتابه (**مجاز القرآن:** 1/8-16)) ان الذي عُني به من المجاز غالبا، هو ما فهمه أهل اللغة والادب وإلى يومنا هذا، وانه قسيم الحقيقة، فمثلاً قال رحمه اللّٰه: ((ومن مجاز ما حُذفَ وفيه مضمرٌ، قال تعالى: {وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا}(سورة يوسف:82.): فهذا محذوف فيه ضمير، مجازُه: وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ.. ومن مجاز ماجاء من لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد، قال: {وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}(سورة التحريم: 4.) في موضع (ظهراء).. ومن مجاز ماجاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد، ثم تركت وحُوّلت مخاطبته هذهِ الى مخاطبة الغائب، قال اللّٰه [تعالى] {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ}(سورة يونس: 22.) أي بكم،.. ومن مجاز المضمر فيه استغناءً عن إظهاره، قال {بِاسْمِ اللَّهِ}(سورة النمل: 30.) ففيه ضمير، مجازه: هذا بسم اللّٰه، أو بسم اللّٰه أول كل شيء ونحو ذلك... ومن مجاز مايَحوّلُ فعل الفاعل الى المفعول، او الى غير المفعول، قال [تعالى] {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ}(سورة القصص/ 76.) والعصبة هي التي تنوء بالمفاتيح.. الى غير ذلك من صور المجاز المستعملة في القرآن الكريم وقد أوردها ابوعبيدة في كتابه هذا، وكلها من أبواب المجاز الذي يقابل الحقيقة.

وقد قال ابواسحق الشيرازي ت476 في كتابه: (**اللمع في اصول الفقه** ص5)بعد ان عرَّف المجاز الذي يقابل الحقيقة مانصه: " ويعرف المجاز من الحقيقة بوجوهٍ، منها: ان يصرحوا بأنه مجازٌ، وقد بين أهل اللغة ذلك، وصنف ابوعبيدة كتاب المجاز في القرآن، وبين جميع مافيه من المجاز.. الخ".

أما الشيخ ابن القيم:

فقد اضطربت أقواله بهذا الصدد، حيثُ ردَّد تارةً مذهب شيخه ابن تيمية كما في كتابه (**الصواعق المرسلة**:ص243)، فقال: ((إن تقسيم الالفاظ الى حقيقة ومجاز، ليس تقسيماً شرعياً ولاعقلياً ولالغوياً، فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة".

وتارة اخرى نراه يثبت المجاز في اللغة والقرآن، في أغلب مصنّفاته، ويستخدم أبوابه لاسيِّما في كتابه (الفوائد المشوقة) حيث تكلم عن الحقيقة وأقسامها، وعن المجاز وأقسامه. وأثبت من المجاز: إطلاق اسم السبب على المسبَّب..، واطلاق المسبب على السبب.. واطلاق اسم الفعل على غير فاعله لما كان سببا له.. والاخبار عن الجماعة بما يتعلق ببعضهم، واطلاق اسم البعض على الكل، والكل على البعض، ووصف الكل بصفة البعض، واطلاق اسم الشيء على ماكان، واسم الشيء بما يؤول اليه، واثبت كذلك مجاز اللزوم، والتجوز بالمجاز عن المجاز.. واثبت المجاز بالاستعادة... الى غير ذلك(ينظر: ابن القيم، **الفوائد المشوقة الى علوم القرآن وعلم البيان**: ص16، 18، 20 21، 22، 24، 25، 28، 31، 32، 36، 43، 46 باختصار.).

وكذلك فقد استعمل المجاز في اللغة والقرآن والسنة بشكل أو بآخر، في الكثير من مصنفاته الأخرى لاسيما في كتابه **مدارج السالكين** ينظر على سبيل المثال: 1/464-465 في مسألة (القرب من اللّٰه) و 2/93 في (أن اللّٰه هو الفاعل الحقيقي..) وص126 في معنى ان اللّٰه وكيل العبد وان العبد وكيل اللّٰه، وص272 في افعال العباد وص445 في (نصر اللّٰه ونصر المؤمنين) و3/465 في كلامه على نوعى (الهداية) وهكذا..).

وبهذا البيان يمكن القول بأن مذهب الجمهور القائلين بالمجاز في اللغة، هو الراجح الموافق لأساليب اللغة العربية المتنوعة.

4ـ1ـ وقوع المجاز في القرآن والأحاديث القدسية والنبوية
وأثر ذلك على آيات الصفات وأحاديثها

4ـ2ـ أولا: المجاز في القرآن الكريم:

إختلف العلماء كذلك في وجود المجاز في القرآن الكريم، بعد اتفاقهم في وقوع الحقيقة فيه، على مذهبين:

المذهب الأول:

مذهب الجمهور الاعظم من أهل اللغة والتفسير والفقه والاصول، وهو رأي المتكلمين والصوفية وفلاسفة المسلمين. القائلين بوقوعه في القرآن بقسميه العقلي واللغوي. (ينظر لمزيد التفاصيل: الفراء، **معانى القرآن**: ص145-146، أبو عبيدة، **مجاز القرآن**: ص8 فمابعدها، الجاحظ، **الحيوان**: 70/1، ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**: ص98 ، ابن حزم، **الاحكام في أصول الاحكام**(الباب الثامن عشر): 437/4، الجويني، **الورقات مع شرح المحلي**: ص12، الغزالي، **المستصفى** 103/1، ابن رشد، **تهافت التهافت:** 267/2، السبكي، **الإبهاج شرح المنهاج**: 296/1 ، السيوطي، **الاتقان**: 36/2 ، القارئ، **شرح المشكاة**: 338/8 ، الشوكاني، **إرشاد الفحول**: ص23 ، البدوي، **من بلاغة القرآن**: ص223).

المذهب الثاني:

مذهب أبي بكر ابن داود الظاهري(وهو أبوبكر محمد بن داود بن علي الظاهري الاديب المناظر الفقيه، من مصنفاته: التقصي في الفقه، والوصول الى معرفة الاصول، وكتاب الزهرة في الشعر، توفي سنة 297هـ ينظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء**: 109/13-110 (برقم 56) ، الحلبي: **كشف الظنون**: 962/2 و2014 ، الزركلي: **الأعلام**: 355/6.)، وابن القاص(وهو أبوالعباس احمد بن ابي احمد الطبري البغدادي الفقيه الشافعي الشهير بابن القاص، من مصنفاته: كتاب المواقيت وكتاب التلخيص وكتاب ادب القاضي، توفي سنة 335هـ ينظر: **سير اعلام النبلاء**: 371/15-372 برقم 192. **كشف الظنون** 61/1.) من الشافعية، وابن خويز منداد(وهو محمد بن أحمد أبو عبد اللّٰه الشهير بابن خوينرمنداد، الفقيه المالكي، له كتب في الخلاف واصول الفقه واحكام القرآن، توفي حوالي 390هـ، ينظر: ابن فرحون: **الديباج المذهب:** ص363 برقم (491) ، الصفدي، **الوّافي بالوفيات**: 52/2 ، محمد مخلوف: **شجرة النور**:103/1.) من المالكية، وبعض الحنابلة، وطائفة من الرافضة، حيث أنكروا وجود المجاز في القرآن الكريم، (ينظر: **المستصفى**: 103/1 **الاحكام في اصول الاحكام**:438/4، 298.**الابهاج شرح المنهاج**: 296/1-298 ، **دقائق التفسير**: 60/1، **الاتقان**: 36/2.) وقد اعتمدوا على اعتبارات أغلبها عقلية، مريدين بذلك على يعتقد: تنزيه القرآن، واللّٰه اعلم.

وقد ردّ عليهم الجمهور قائلين:

بأنه لايمكن انكار المجاز في القرآن الكريم، حيث وقع في مواضع عديدة منه، وصنف في ذلك شيخ الاسلام عزالدين عبدالسلام كما سبق، وما استدلوا به شُبَهٌ باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن، سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على ان المجاز أبلغ من الحقيقة، لذلك لايُعَدُّ من الكذب بحال، ولو وجب خلو القرآن من المجاز، وجب خلوهُ من الحذف والتوكيد وتثبته القصص وغيرها، وقالوا: يلزم من اثبات المجاز في اللغة، اثباته في القرآن، وقد ثبت في اللغة، فثبت في القرآن ايضاً لأنه عربي.(ينظر: **اللمع في اصول الفقه** :ص5 ، **المستصفى** 103/1، **ميزان الاصول**: 529/1-532 **الإبهاج شرح المنهاج** 297/1-298. **شرح المختصر** 122/1، **الاتقان في علوم القرآن** 36/2، **إرشاد الفحول**: ص23.).

وقد استدل الإمام الغزالي على وجود المجاز في القرآن بآيات عديدة منها: قوله تعالى: {وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ}(سورة يوسف: 82.) وقوله {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ}(سورة الكهف: 77.) وقوله {لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ}(سورة الحج: 40) فالقرية كيف تسأل؟ والجدار كيف يريد؟ والصلوات كيف تهدم؟ وقوله {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ الْغَائِطِ}(سورة المائدة: 6) وقوله جل من قائل: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}(سورة النور: 35) وقوله:{يُؤْذُونَ اللَّهَ}(سورة الاحزاب: 57.) وقوله {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}(سورة البقرة: 194.)، والقصاص حق فيكون عدوانا؟ وقوله {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا}(سورة الشورى: 40.) وقوله {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}(سورة البقرة: 15.) وقوله: {وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ}(سورة الانفال: 30.) وقوله: {كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ}(سورة المائدة/ 64).. ثم قال الامام الغزالي: " وذلك مالايحصى، وكل ذلك مجاز " (ينظر: **المستصفى:** 104/1).

وقال ابن قتيبة في كتابه(**تأويل مشكل القرآن** باب القول في المجاز ص98).) معرض رده على تلك الشبهات:" ولو كان المجاز كذباً، وكل فعل ينسبُ الى غير الحيوان باطلاً- كان اكثر كلامنا فاسداً، لأنا نقول: نبت البقل.. وطالت الشجرة.. ولو قلنا للمنكر، كقوله تعالى {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ}(سورة الكهف/ 77) كيف كنت أنت قائلاً، في جدار رأيته على شفا انهيار: رأيت جداراً ماذا؟ لم يجد بُدّ من أن يقول: جداراً يهم ان ينقض او يكاد ان ينقض.. وأيا ماقال فقد جعله فاعلاً".

وقد ردّ عليهم ايضاً ابن حزم الظاهري في كتابه **الإحكام في اصول الاحكام** الباب (الثامن عشر) في المجاز والتشبيه: 438/4)، وفي ضرورة معرفة المجاز وطرقه: قال عمرو بن بحر الجاحظ: " فللعرب امثال واشتقاقات وابنية، وموضع كلام، يدل عندهم على

معانيهم وإرادتهم، ولتلك الالفاظ مواضع آخر، ولها حينئذ دلالات اخرى، فمن لم يعرفها، جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب العلم وليس هو من هذا الشأن هلك وأهلك"(**الحيوان**: 70/1).

بل لقد قد جعل الإمام الغزالي معرفة الحقيقة والمجاز وفهمهما، من جملة الشروط الواجب توفرها في المجتهد(.ينظر: **المستصفى في علم الأصول**:2 /171).

أقول: ومن جملة المجازات القرآنية التي يجب تأويلها:

ـ قوله تعالى: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} (سورة الأنبياء: 37)، أي كأنما خلق من عجل وإلا فقد خلقه الله من سلالة من طين، كما قال تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ } (سورة المؤمنون: 12)، ومن باب المجاز قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا } (سورة النساء: 176)، أي أن لا تضلوا، فالكلام من حذف حرف (لا)، كما لا يخفى.

ـ ومنه قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} (سورة البقرة: 210)، أي يأتيهم عذابه وأمره، كما في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ} (سورة النحل: 33)، وقوله: {فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ } (سورة التوبة: 24)، أو يأتي وعيده كما في قوله تعالى: {وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ} (سورة الرعد: 31).

ـ ومن باب المجاز قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} (سورة الفجر: 22)، أي جاء أمر ربك كما تقدم، وكما يفسره قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا } (سورة هود: 40){وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا } (سورة هود: 58) {فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا} (سورة هود: 66) {فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا } (سورة هود: 82)، {وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا } (سورة هود: 94) وقوله: { أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ } (سورة يونس: 24).

ـ ومن باب المجاز قوله تعالى: {وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا} (سورة الإسراء: 16)، حيث حذف من الآية حذوفات والمعنى أمرنا مترفي القرية بالامتثال والانقياد ففسقوا عن الأمر وجحدوا فاستوجبوا بذلك العقاب فحق على القرية بمن فيها قول الله وأمره ووعيده.

ـ ومن باب المجاز قوله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً } (سوة البقرة: 245)، وقوله: {وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا }(سورة المائدة: 12)، وقوله: {إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ } (سورة التغابن: 17)، قال العلامة شهاب الدين الكوراني في تفسيره: (**غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني** (ص: 176):" والتعبير عن الصدقة بلفظ القرض تلطف في الطلب". وإلا فليس الله المعبود الحق تعالى بحاجة إلى الاقتراض، فهو الصمد الغني عنما سواه، قال تعالى: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ } (سورة فاطر: 15).

ـ ومن المجاز على صورة التهديد والوعيد قوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ} (سورة الرحمن: 31)، والمعنى كما قال الفراء في **معاني القرآن**:(3/ 116):" وهذا من اللَّه وعيد لأنَّه عزَّ وجلَّ لا يشغله شيء عنْ شيء، وأنت قائل للرجل الَّذي لا شغل لَهُ: قَدْ فرغت لي، قَدْ فرغت لشتمي. أي: قَدْ أخذت فِيهِ، وأقبلت عَلَيْهِ"..وأمثال هذه الأنواع من المجازات مما لا يعد ولا يحصى..

4ـ3ـ ثانيا: وقوع المجاز في الأحاديث القدسية والنبوية:

لم ينكر أحد من العلماء وقوع المجاز فيهما حسب اطلاع الباحث، وذلك لأنه تكرّر فيهما بغزارة وكثرة:

4ـ4ـ فمن أمثلة الأحاديث القدسّية:

حديث الشيخين عن أبي هريرة(رضي الله عنه):" انا عند ظن عبدي بي، وانا معه اذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسي، ذكرته في نفسي، وان ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منهُ، وان تقرَّب إليّ بشبر، تقربتُ اليه ذراعاً، وان تقرَّب إلي ذراعاً تقَرَّبتُ اليهِ باعاً وان أتاني يمشي، أتيتُه هرولةً"(متفق عليه عن ابي هريرة(رضي الله عنه)، ينظر: البخاري، **صحيح البخاري**: 2694/6 برقم (6970) ، مسلم، **صحيح مسلم**: 2061/4 برقم (2675).

قال الامام الكرماني في شرحه للحديث القدسي (**شرح الكرماني على صحيح البخاري**: 119/25):" وأمثال هذه الاطلاقات: ليس إلاَّ على سبيل التجوُّز، إذ البراهين العقلية القاطعةُ قائمة على استحالتها على اللّه تعالى، فمعناهُ: من تقرب إليّ بطاعة قليلة، أجازيه بثواب كثير، وكلما زادني في الطاعة أزيد في الثواب، وان كان كيفية أتيانه بالطاعة على التأني، يكون كيفية اتيانه [تعالى] بالثواب على السرعة، فالغرض: ان الثواب راجعٌ على العمل، مضاعف عليه كمّاً وكيفاً، ولفظ النفس والتقرُّب والهرولةِ، انما هو

مجازٌ على سبيل الاستعارةِ، أو على قصد ارادة لوازمها،.. والمقصود من هذا الباب بيان اطلاق النفس وهـو بمعنـى الـذات". وقـال الإمام النووي **شرحه على صحيح مسلم**: 12/17: "هذا حقيقة اللفظ، والمراد بها في هذا الحـديث المجـاز". وقـال في أول كتـاب الذكر باب الحث على ذكر اللّٰه من شرح ذاك الحديث:" هذا الحديث من أحاديث الصـفات، ويسـتحيل إرادة ظـاهره.. الـخ) (ينظـر: النووي: **شرح النووي على صحيح مسلم**: 3/17).

2- حديث مسلم في **صحيحه** 1990/4 برقم (2569)عن أبي هريرة (رضي الله عنه)((ان اللّٰه عزوجل يقول يوم القيامة: يا ابـن آدم مرضت فلم تعدني..الحديث)) قال الإمام النووي: رحمه اللّٰه: " قال العلماء انما اضاف المرض اليه سبحانه وتعالى، والمرادُ العبدُ، تشريفاً للعبد، وتقريبا له، قالوا: ومعنى (وجدتني عندَهُ) أي وجدت ثوابي وكرامتي، ويدل عليه قوله تعالى في تمام الحـديث: (لـو أطعمته لوجدت ذلك عندي، لو أسقيته لوجدت ذلك عندي) أي ثوابَهُ واللّٰه أعلم))(**شرح النووي على صحيح مسلم**: 126/16).

4ـ5ـ ومن أمثلة الأحاديث النبوية الشريفة:

1-حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) كما ورد في **صـحيح مسـلم** (1763/4 بـرقم (2246):" لا تسـبوا الـدهر فـإن اللّٰه هـو الـدهر". ومعلوم أنه مجاز، وأن في الكلام محذوفاً تقديره: فإن اللّٰه خالق الدهر، أو ان حوادث الدهر بقدرة اللّٰه وإرادته، وهكذا..

قال الامام النووي رحمه اللّٰه في شرحه للحديث: ((قال العلماء: وهو مجـاز وسـببه ان العـرب كـان شـأنها ان تسـب الـدهر، عنـد النوازل والحوادث والمصائب النازلة بها، من موت أو هرم أو تلف مال او غير ذلك، فيقولون: ياخيبة الدهر، ونحو هذا، من الفاظ سب الدهر، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) "لا تسبوا الدهو فإن اللّٰه هو الدهر" أي لاتسبوا فاعـل النـوازل، فـانكم اذا سـببتم فاعلها، وقع السب على اللّٰه تعالى، لأنه هو فاعلها ومنزلها، واما الدهر الذي هو الزمان، فلا فعل لـه، بـل هـو مخلـوق مـن جملـة خلق اللّٰه تعالى، ومعنى (فان اللّٰه هو الدهر) أي فاعل النوازل والحوادث وخالق الكائنات، واللّٰه أعلم". (النووي، **شرح النووي على صحيح مسلم:** 3/15، وينظر كذلك: منصور: **التاج الجامع للأصول**: 292/5).

2- قوله (صلى الله عليه وسلم) كما ورد في **صحيح البخاري**: 172/1 برقم (439) عن عثمان بن عفان(رضي الله عنه) مرفوعا:" مـن بنى مسجداً يبتغي به وجه اللّٰه، بنى اللّٰه له مثلَهُ في الجنة". قال الكرماني: " المراد بوجه اللّٰه: ذات اللّٰه، فإن قلـت: هـل هـو خـاص بمن باشر البناء، او عام لمن امر البناء ايضاً؟ قلت عامٌ لهما. فإن قلـت: فليـزم منـهُ إرادة المعنـى الحقيقـي والمجـازي باسـتعمال واحد، وذلك ممتنع، قلتُ لا امتناع فيه عند الشافعي، واما عند غيره فيُحمَلُ على معنـى مجـازي، يتنـاول الحقيقـة، وذلـك المجـازُ ومثله يسمى بعموم المجاز، فإن قلت: ماقولك في اسـناد البنـاء الى اللّٰه تعـالى، قلـت هـو مجـازٌ اتفاقـاً قطعـاً" (الكرمـاني، **شرح الكرماني على البخاري:** 110/4).

4ـ6ـ ثالثا: أثر المجاز في مسألة (آيات الصفات وأحاديثها)، والآراء المتعلقة بها، ومناقشتها:

يُقصَدُ بآيات الصفات واحاديثها: ماثبت في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، من وصفه تعالى بما يوهم ظاهره التشبيه، كاليـد في قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}(سورة الفتح: 10). والنفس، في قوله تعالى: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَـمُ مَـا فِي نَفْسِكَ}(سـورة المائدة: 116). والوجه، في قوله تعالى: {فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ}(سورة البقرة: 115)وقوله: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} (سورة الرحمن: 27).

والنفس في قوله (صلى الله عليه وسلم) ((أنت كما اثنيت على نفسك))(رواه مسلم في **صحيحه**: 352/1 برقم (486)، من حديث طويل أوله: "اللهم اني اعوذ برضاك.. " عـن أم المـؤمنين سـيدتنا عائشـة (رضي اللّٰه عنهـا) وابـن ماجـه في **السـنن**: 1262/2 بـرقم (3838).

والأصبع، في قوله (صلى الله عليه وسلم) ((إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن))(رواه مسلم في **صحيحه**: 2046/4 برقم (2654). عن عمرو بن العاص(رضي الله عنه).

وبسط اليد، في قوله (صلى الله عليه وسلم) ((ان اللّٰه عزوجل يبسط يدهُ بالليل ليتوب مسيء النهار.. الحـديث))(رواه مسـلم في **صحيحه** 2113/4 برقم (2759) عن أبي موسى الاشعري(رضي الله عنه).

والقدم، في قوله (صلى الله عليه وسلم) ((لاتزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رب العزة قدمه..))(متفق عليه مـن حديث أنس(رضي الله عنه)، ينظر: البخـاري، **صـحيح البخـاري**: 2453/6 بـرقم (6284)، **مسـلم**، صـحيح مسـلم: 2187/4 بـرقم (2848).) ونحو ذلك، فقد اتفق علماء المسلمين سلفهم وخلفهم، على وجوب التنـزيه فيها، وعدم إمكان حملهـا عـلى ظواهرهـا

لاستحالتها في حقه تعالى لا كما فسرها (المجسمة والمشبهة والكرامية ومن تبعهم في عصرنا هذا)، **ثم اختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب:**

1-مذهب التفويض: وهو رأي جمهور السلف وبعض الخلف، وهو تفويض علمه الى اللّٰه تعالى، دون الخوض في التفاصيل، مع تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة. (ينظر: **ميزان الاصول**: 518/1-519 ، القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن:** 14/4. **الاتقان**: 6/2 ، الكوثري : **الرد على نونية ابن القيم:** ص133).

2-مذهب التأويل: جمهور الخلف وبعض السلف، تمسكوا بمذهب التأويل وهم فريقان:

الفريق الأول:

يؤولونها بصفات سمعية، غير معلومة على التعين، ثابتة للّٰه تعالى ـ، زيادة على صفاته المعلومة بالتعيين، وينسب هذا الى الشيخ ابي الحسن الاشعري(رضي الله عنه) على ان اليد مثلاً: صفة ورد بها الشرع، فالذي يلوح من معناها، انها قريبة من معنى القدرة، الا انها أخص، والقدرة أعم، كالمحبة مع الإرادة والمشيئة(لمعرفة التفاصيل ينظر: إمام الحرمين: **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في اصول الاعتقاد**: ص155 فمابعدها،. الغزالي: **الاقتصاد في الاعتقاد**: ص35 فمابعدها، **الجامع لأحكام القرآن:** 14/4-19، ابن السبكي: **جمع الجوامع مع شرح المحلي**: 407/2-408، الإيجي: **المواقف**: ص272-296، الكرماني: **شرح الكرماني على صحيح البخاري**: 119/25. التفتازاني: **شرح العقائد النسفية**: ص74، النووي: **المجموع شرح المهذب**: 25/1 ، الشاطبي: **كتاب الاعتصام:** 327/2، العسقلاني: **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: 351/13 ، ملا رمضان: **شرح ملا على شرح العقائد**: ص113، ابن القيم: **مدارج السالكين**: 84/2 ، **الإتقان في علوم القرآن**: 7/2 ، الزرقاني: **مناهل العرفان**: 264/2 ، البالكي: **الألطاف الالهية شرح الدرر الجلالية**: 205/2 ، المدرس : **مواهب الرحمن في تفسير القرآن**: 145/2-146).

الفريق الثاني:

يؤوّلونها بصفاتٍ أو بمعانٍ نعلمها على التعيين، فيحملون اللفظ الذي يستحيل ظاهره من هذهِ المتشابهات على معنى يسوغ لغة، ويليق باللّٰه عقلا وشرعاً، ويَنسب هذا الرأي الى ابن برهان (وهو الإمام أحمد بن الحسين بن سهل الفارسي المعروف بابن برهان الاصولي الفقيه الشافعي المتوفى 361هـ له من الكتب: الذخيرة في اصول الفقه، عيون المسائل في نصوص الشافعي، ينظر: **هدية العارفين**: 65/1) وجماعة من متأخري الاشاعرة.(ينظر: **الإتقان**: 6/2، **مناهل العرفان:** 264/2 بإختصار).

3ـ مذهب التفصيل:

وهو مذهب ابن دقيق العيد (هو الإمام أبو الفتح محمد بن علي القوصي المالكي ثم الشافعي، الشهير بابن دقيق العيد، تقي الدين الحافظ، ولي القضاء بالديار المصرية، من مصنفاته: الأحكام في شرح حديث سيد الانام، الاقتراح في اصول الحديث، شرح العمدة في الفروع توفي 702هـ، وينظر: **معجم المؤلفين**: 70/11، **هدية العارفين**: 140/2)، وابن الهمام (وهو الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي الحنفي، الشهير بابن الهمام، الفقيه الأصولي، من مصنفاته: تحرير الاصول، فتح القدير في الفروع، المسايرة في العقائد، توفي 861هـ ينظر: **الكشف**: 2034/2، **هدية العارفين**: 201/2) القائلين بالتفصيل، وهو ان التأويل اذا كان قريباً من لسان العرب، لم ينكر، كقوله تعالى حكاية {يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ}(سورة الزمر: 56) حيث يحمل على حق اللّٰه وما يجب له، وأما إذا كان التأويل بعيداً من لسان العرب، فيتوقف عنه، مع الإيمان بمعناه على الوجه الذي أراد اللّٰه تعالى به، مع وجوب التنزيه، وهذا مذهب التوسُّط كما قال العلماء. (ينظر: **الاتقان**: 6/2، الغنيمي: **شرح العقيدة الطحاوية**: ص74، مناهل العرفان: 264/2).

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام:

1ـ إن سلف علماء المسلمين وخلفهم، سواء فوّضوا ام أوّلوا، كانوا متّفقين على تنزيه الباري تعالى، عّما لا يليق بذاته تعالى من سمات الحدوث، وهذا هو المبدأ الأهم في عقيدتنا الإسلامية، ولذلك قال تاج الدين ابن السبكي (رحمه اللّٰه) في (**جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البناني**: 407/2-408).:" ونُنـزِّهُ عند سماعِ المُشكل، ثم اختلف أئمتُنا: أنـؤوِّل ام نفـوِّض، مُنـزِّهين، مع إتفاقهم على ان جهلنا بتفصيله لايقدح".

2ـ واتفقوا كذلك على ان الظواهر الموهمة للتشبيه والتجسيم، غير مرادة البتة، وكما يقول العلامة الإيجي(وهو الامام عضدالدين عبدالرحمن بن احمد الايجي القاضي المتوفي 756هـ له من الكتب: المواقف، كتاب الاخلاق، كتاب الآداب، أشرف التواريخ، جواهر الكلام، ينظر: القنوجي، **أبجد العلوم**: 33/1، 35 ، **كشف الظنون**: 37/1، 1042 1891/20.) "انها ظواهر ظنية،

لاتعارض اليقينيات، ومهما تعارض دليلان، وجب العمل بهما ما أمكن.. وانَّ الكلَّ، على نوعٍ من التأويل: فأكثر السلف يُؤول الظواهر إجمالاً، ويفوض تفصيلها الى اللّٰه تعالى، وهو رأي من يقف على (الا اللّٰه)[أي في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ} (سورة آل عمران: 7). وينظر: **تفسير القرطبي**: 4/14-19]، اما الخلف: فيؤولونها تفصيلاً على معنى يليق بجلاله تعالى"(الإيجي: **المواقف في علم الكلام** : ص272-273.).

وقال الإمام فخر الدين الرازي في (**أساس التقديس**: ص180): "جميعُ فرق الاسلام مقرون بأنه لابُدَّ من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار".

3ـ ومما ينبغي معرفته أن التأويل إنما يصار إليه عند الحاجة والضرورة كرد المبتدعين من الفلاسفة والمجسمة والملاحدة وغيرهم، ولذلك قال الإمام النووي في **المجموع شرح المهذب:** (1/ 25): "(فرع) اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها هل يخاض فيها بالتأويل أم لا فقال قائلون تتأول على ما يليق بها وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين: وقال آخرون لا تتأول بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه: فيقال مثلا نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به مع أنا نعتقد أن الله تعالى (ليس كمثله شئ) وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة إليه فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ: وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا والله أعلم".

وإلى ذلك أشار العلامة الشيخ مولانا خالد ذي الجناحين الشهرزوري النقشبندي قي كتابه (**العِقْدُ الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه بين الماتريدي والأشعري**: ص60ـ61):" والإمام الهمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى فاحتاج لكونه بين أظهر المعتزلة والمبتدعة ومبتلى دائما بالمناظرة معهم وإبطال مذاهبهم كما هو في الكتب مسطور وبالألسنة مذكور وبين العلماء مشهور، إلى تحرير مذهبه حق التحرير..إلى أن قال: ولأجل هذا أيضا ترى كتب الأشعري مشحونة بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة والخوض في كثير من التأويلات والتدقيقات، ثم اعتذر عنها في كتابه الإبانة في أصول الديانة الذي هو آخر مؤلفاته وعليه التعويل في مذهب الأشعري، كما صرح به غير واحد، وقال فيها: لولا الاضطرار بسبب منازعة المبتدعة لما تكلمت بشيء من ذلك، وصرح بأن مذهبه في المتشابهات التفويض، مثل مذهب السلف، لكن المبتدعة ألجأوه إلى التأويل..ثم قال عن نفسه(رحمه الله): والعبد المسكين لكون مذهبه مذهب السلف بعينه، وطريقته الصديقية عبن طريقة الأصحاب، وأجلّة التابعين، عزَّ عليه الخوض فيما نهوا عنه، لكن لما رأيت المسألة(قدرة العبد) مع كونها من أمهات المسائل الدينية وأساس كثير من العقائد اليقينية، وقع فيها الخلط والخبط والتشتيت وعدم الضبط، شرعت فيها، اقتداء بالإمام الأشعري ومتأخري أصحاب المذهبين (الأشعري والماتريدي) متبريا من حولي وقوتي..".

4ـ ولاشك أن من سلك دأب الجمهور من السلف، أثار الطريق الأَسلم، ومن سلك دأب الجمهور من الخلف، أثار الطريق الأحكم أو الأَعلم. (ينظر: **شرح العقائد النسفية**: ص74، **فتح الباري**: 351/13).

5ـ والطريق الأعلم يراد منه: أن التأويل يتطلب من صاحبه التّسلح بمزيد من العلم. كما قال تعالى: {وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ} (سورة العنكبوت: 43).

6ـ كما وقد درس الدكتور محسن عبدالحميد هذهِ المسألة، دراسة موضوعية علمية هادفة، واثبت من خلالها، بالادلة القطعية والنقول الصحيحة، عن الصحابة والتابعين لهم من ائمة التفسير واللغة، ان جمهور السلف كانوا اهل تفويض ومنهم من أوّل، أما جمهور الخلف فكانوا اهل تأويل ومنهم من فوّض، وان جميعهم على هدى من ربهم، وهدفهم التنزيه ليس إلاّ(يراجع: د.مجسن، **تفسير آيات الصفات بين المثبة والمؤولة:** ص13 فمابعدها، باختصار.)...

لذلك فالأهم: هو السَّير على الأصول المتفق عليها عند الأئمة، ولاسيما فيما يتعلق بتنزيه اللّٰهِ تعالى عما لايليق بذاته جل جلاله، وقد يحصل ذلك بالتفويض تارةً، وبالتأويل تارة اخرى ، ويختلف ذلك بإختلاف الاحوال والازمنة، ومن مرحلة الى اخرى، ومن عدو الى آخر عند مناقشته.

7ـ واما مايتعلق بالخوض في تفاصيل تلك المسائل، فقد قال الامام الغزالي: ينبغي ان لايُتاح للعوام الخوض في تلك المسائل، وننزع عن عقائدهم كل مايوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق عندهم ان اللّٰه تعالى موجود ليس كمثله شيء، وهو السميع

البصير، وإذا سألوا عن معاني آيات الصفات، ينبغي ان يزجروا عنها.. ثم قال ((وذلك لأن عقول العوام لاتتسع لقبول المعقولات، ولا احاطتهم باللغات، ولاتتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات))(**الاقتصاد في الاعتقاد:** ص36 باختصار.).

8ـ ولذلك قال الشيخ ابن تيمية في (مجموعة الفتاوى: 226/5): " واما قول القائل: لايتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، فأنا ما فاتحت عامّيا في شيء من ذلك قط" كلامه حق على الرغم من أنه (رحمه الله) لم يدع شاردة ولا واردة في علم الكلام إلا وتكلم عنها خوضا عميقا وبحثا حثيثا، وجانب الحق فيه هو أن العلماء اتفقوا على أن الجهل بمعاني (المشكل) لايقدح في الشرع.(ينظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي: 408/2). ومن ثم صنف حجة الإسلام الإمام الغزالي كتابه القيم والذي سماه بـ(إلجام العوام عن علم الكلام) وهو كتاب مشهور مطبوع محقق متداول ينبغي دراسته لكل طالب علم شرعي.

9ـ وفيما يتعلق بالمبحث هذا، فالظاهر أن الائمة الذين أوّلوا تلك الآيات والاحاديث الواردة في الصفات الإلهية، استندوا غالباً الى (المجاز)، حيث تؤيدهم اللغة العربية، والقواطع العقلية، وظواهر النصوص الاخرى من الكتاب والسنة، ضرورة صرف ظواهرها الدالة على التجسيم والحلول الى مايليق بذاته جل جلاله، وبالأخص بعد اتساع رقعة الاسلام ودخول الكثير من الشعوب المتأثرة بالآراء الفلسفية، والافكار المتسمة بالتجسيم والحلول، فأضطروا في مواجهة هؤلاء، وابطالاً لتلك الشبهات على الذات المقدسة جل جلاله خصوصاً، والدين الاسلامي الحنيف على وجه العموم. فحملوا تلك الالفاظ على معانيها المجازية، بما يليق بمقام الباري جل جلاله(ينظر: **تفسير ايات الصفات**: ص141). وذلك استناداً الى رأي الجمهور الاعظم في وقوع المجاز في القرآن الكريم خصوصاً واللغة العربية على العموم، كما تقدم بيانه بالتفصيل.

وبناء عليه: فلا يلتفت الى رأي المخالفين في وقوعه، لكون أدلتهم عبارة عن شبهات مردودة لاطائل لها، ثم الذي انكر المجاز في اللغة، كما قال الامام السبكي: لايخلو شأنه عن حالتين:

الاولى: ان يكون مراده ان جميع الالفاظ حقائق ويكتفي في كونها حقائق، بالاستعمال في جميعها، وهذا مُسَلَّمٌ، ويرجع البحث فيها لفظياً، فإنه حينئذٍ يطلق الحقيقة على المستعمل.

الثانية: ان يكون مراده: استواء الكل في اصول الوضع، وذلك كما قال الجمهور: مزاحمة للحقائق ومكابرة وعناد ودنو من جحد الضرورة))(يراجع: السبكي، **الابهاج شرح المنهاج:** 298/1-299.).

أما بعض المتأخرين ممن أنكر المجاز كابن تيمية وبعض اتباعه، فإن كان مثل الحالة الاولى، فالخلاف لفظي، وإلا فمعنوي، والذي يبدو ان الشيخ ابن تيمية يختلف مع السلف، في مفهوم مذهبهم، حيث ان السلف كما بيَّنا سابقاً، لم يمنعوا التأويل الإجمالي، وان سكتوا عن التأويل التفصيلي، بمعنى انهم منعوا الاسناد الظاهر الموهم للتشبيه، ثم فوضوا المعنى الى اللّٰه تعالى، أما هو: فان الظاهر عنده، هو الحقيقة المرادة، لأنه وحسب قاعدته: (لامجاز في اللغة)، وعليه فلا مجاز في القرآن والسنة، بل كما قال: التقسيم الى المجاز والحقيقة تقسيم مستحدث وبدعة، وكنا قد شرحنا مفاهيمه هذه وناقشناها.

الشيخ ابن تيمية ومقلدوه لم يلتزموا بمنهجهم الرافض للمجاز:

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ ابن تيمية ومقلدي رأيه الرافض للمجاز لم يلتزموا بمنهجهم الرافض لوقوع المجاز لذلك نرى ابن تيمية في بعض مصنفاته، لايسير على قاعدته، ويلجأ الى التشبث بنوع من أنواع المجاز، راجعاً بذلك الى مذهب جماهير المسلمين، فمن ذلك تأويلاته في آيات الصفات وغيرها، فقد قال في كتابه: (**الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان:** ص107-108): " وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنْكُمْ}(سورة الانفال: 75.) كلمة (مع) جاءت في القرآن عامة وخاصة، فالعامة في هذه الآية، وفي آية المجادلة: {أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلاَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}(سورة المجادلة: 7). فافتتح الكلام بالعلم وختمه بالعلم، ولهذا قال ابن عباس والضحاك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل هو معهم بعلمه، واما المعية الخاصة، ففي قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ}(سورة النحل: 128). وقوله تعالى لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى}(سورة طه: 46). وقال تعالى: {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}(سورة التوبة: 40). يعني مع النبي (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر(رضي الله عنه)، فهو مع موسى وهارون، دون فرعون، ومع محمد وصاحبه، دون ابي جهل وغيره من أعدائه، ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون، دون الظالمين المعتدين، فلو كان مع المعية، انه [تعالى] بذاته في كل مكان، تناقض الخبر الخاص والخبر العام، بل المعنى: انه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون اولئك، وقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ} (سورة الزخرف: 84) أي هو إله من في السموات ومن في الأرض، كما قال اللّٰه تعالى: {وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}(. سورة الروم: 27).

وكذلك قوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ}(سورة الانعام: 3) كما فسّره ائمة العلم، كالامام احمد وغيره انه: المعبود في السموات والأرض..".

والسؤال المطروح هنا:

لماذا اضطر الشيخ ابن تيمية الى التأويل والأخذ بالمجاز في تلك المواقع وأمثالها.(ينظر من تلك المواضع ايضاً: ابن تيمية، **كتاب النبوات**: ص276-278، ابن تيمية، **قاعدة جليلة التوسل والوسيلة**: ص155-159)،فلعله: إما لأن علماء السلف صرّحوا بالمعنى المجازي كما نقل هو عنهم، أو لأنه رجع أخيرا عن موقفه الرافض، وقد التمس الدكتور محسن عبدالحميد له عذراً آخر، فقال:" لاندري كيف ينكره [أي المجاز] المنكرون، لاسّيما عقلية كبيرة مثل ابن تيمية، ولكن عذره انه اراد مراجعة تراث الأمة كله، وتطهيره مما دخل فيه من عناصر غريبة، فوجد أنَّ هذهِ الانحرافات، دخلت عن طريق التأويل، ووجد ان التأويل يستند الى المجاز، فأنكره، وظن انه يصل بذلك الى هدم الدخيل، بينما قضية الدخيل لم تكن تستدعي هذا الإنكار القطعي للمجاز [كما وقد انكر ذلك قطعاً، ينظر: **فتاواه الكبرى**: 7/87-119، **وكتاب الايمان**: ص52-69. وكتابه: **قاعدة جليلة**: ص79] ففرق كبير بين التأويل الاصولي المنضبط في آيات الصفات وغيرها، وبين التأويل المنحرف الذي لايستند الى ضابط واحد من ضوابط تفسير النصوص [في معرفة شروط التأويل المنضبط الصحيح المعمول بها عند الاصوليين والمتكلمين والفقهاء، يراجع: **الاتقان في علوم القرآن**: 2/180-185، القونوي، **اعجاز البيان**: ص59-60، الذهبي، **التفسير والمفسرون**: 2/377، د. عبد الستار، **مباحث في علم التفسير**: ص131]، فموضوع المجاز مشهور عند الجمهور الاعظم من علماء الامة، تجدهُ في كتب اللغة والتفسير والاصول والفقه والعقائد وغيرها))(**تأويل آيات الصفات**: ص127).

والظاهر من مذهب الشيخ ابن تيمية، هو عدم الأخذ بالتأويل ورفض مايستند اليه وهو المجاز، اذ حمل اللفظ على مجازه دون حقيقته، هو أحد أوجه التأويل الثمانية، كما قال العلماء، ينظر: التلمساني، **مفتاح الوصول في علم الاصول** ص93 فمابعدها). إلا أنه لم يوفق في ذلك، فاوّل وأخذ بالمجاز بمعناه الواسع، وكذلك مقلّدوهُ ومنهم:

الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي ، الذي لم يفرق بين الحقيقة والمجاز، فكفّر بذلك مع الأسف كل من يضيف نعمة ما الى السبب وإن كانت الاضافة من باب المجاز. (ينظر: النجدي، **مسائل الجاهلية**: ص39)، ومع ذلك ينسى انه قد عمل بالمجاز قبل اقل من صفحة من كلامه هذا في شرحه لحديث "أنا الدهر" (أخرجه مسلم في **صحيحه** عن ابي هريرة (رضي الله عنه): 4/1762 برقم (2246). فيقول: "أي انا الآتي بالحوادث" (مسائل الجاهلية: ص38)، ويقرّر في مقام اخر: جواز اسناد البعض الى الكل". (المصدر نفسه: ص39)، وهو نوع من المجاز كما تقدم.

ويقول في آية: {وإذا فعلوا فاحشة قالوا} (سورة الأعراف: 28) "الاصل: واذا فعلوا فاحشة فنهوا عنها قالوا" (النجدي، مسائل الجاهلية: ص23) على أساس ان في الاية حذفا، وهذا ايضا احد انواع المجاز عند اهل اللغة والاصول (ينظر: الغزالي، **المستصفى**: 1/103 و 230 ، السمرقندي، **ميزان الأصول**:1/529 ، الشيرازي، **اللمع**: ص5 ، الرازي، **المحصول**: 1/399 ، التفتازاني، **شرح المختصر**: 2/62).

5ـ1ـ نتائج البحث وأهم التوصيات

في ختام هذه الدراسة المعتصرة توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات وأهمها:

5ـ2ـ أولا: النتائج

1ـ إن علوم اللغة العربية وأساليبها البلاغية وأساسياتها المعرفية لها الارتباط المباشر بالأحكام العملية والعقائدية المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة وعلومهما، كونها تخدم بالأساس العلوم الشرعية، ولها العلاقة المباشرة بدفع الإشكاليات وانحلال العقد المستعصية على المبتعدين عن روح الشريعة الغراء ومقاصدها العلياء، وبالأخص ما يتعلق بمسألة الحقيقة والمجاز تلك المسألة العظيمة التي تشعّبت جداولها وسطوة متعلقاتها في مباحث الأصول والفروع.

2ـ إن الاطلاع اللازم على التقسيم الثنائي (الحقيقة والمجاز) للنصوص والعبارات الشرعية واللغوية يؤدي دون أي شك إلى دفع التعارضات الصورية بين ظواهر تلك النصوص، وبالتالي يفضي إلى التقارب المعنوي والحسي بين وجهات النظر المختلفة والأفكار المتصارعة في الساحتين العلمية والعملية في المجتمعات الإسلامية على أساس من الجهل أو التجاهل. وبعكسها يستمر الجو المتأزم في العالم الإسلامي ويتمادى أنصاف المتعلمين في المكابرة المفضية إلى الخصومات الفكرية والانشقاقات المتلاحقة والتي ينزف بسببها جسد الأمة الإسلامية منذ قرن من الزمن.

3ـ ينحصر الاختلاف في وجود المجاز في اللغة العربية في ثلاثة مذاهب، والراجح هو رأي الجمهور الأعظم من أهل العلم الراسخين من سلف هذه الأمة وخلفها، وهو وقوعه مطلقاً، سواء المجاز العقلي واللغوي، والإسنادي والمنفرد.

4ـ بما ان القرآن الكريم والسنة النبوية وكذلك الأحاديث القدسية قد تُرصّعت بلآلئ أساليب اللغة العربية وترسّخت فيها، ومن بينها أسلوبا الحقيقة والمجاز، فإن النصوص كما توجد فيها أساليب الحقيقة فيما وضع له أصالة، توجد فيها كذلك أساليب المجاز بأنواعه المختلفة والتي كانت معروفة بالسليقة عند الصحابة والتابعين والمبيّنة لاحقا عند علماء الأمة الأفذاذ أجمعين.

5ـ ظهر لنا جواز تأويل آيات الصفات وأحاديثها الواردة في الكتاب والسنة، وأنه الأحكم للعقيدة، والأبعد عن التجسيم والتشبيه، الأقرب للتنزيه، ولكن حسب الضوابط المبينة عند البلاغيين والأصولين والمتكلمين والمفسرين واللغويين. والتفويض بأن يقال: الله أعلم بمرادها فهو أسلم، لكن اثبات ظواهرها الموهمة للتشبيه ثم توصيفه تعالى بها، فهو مخالف للتفويض و التأويل المنضبط وبدعة شنيعة في العقيدة الصحيحة ينبغي تطهير المناهج العلمية عنها.

6ـ إن من أجل آثار الإذعان لحقيقة وقوع المجاز في الكتاب والسنة تنـزيه الباري تعالى عن شوائب النقص وإثبات مخالفته لجملة الحوادث والمخلوقات.

7ـ إن مسألة التكفير والتبديع والتضليل التي تفّشت كالسرطان في جسد هذه الأمة بسبب أنصاف المتعلمين يمكن أن يعالج جزء عظيم منه إذا عُلم التقسيم الثنائي للأساليب المستخدمة في الكتاب العزيز والسنة النبوية، أو ما يصطلح عليه عند المناطقة بقيد الحيثيات أو الاعتبارات. لاسيما نصوص الآيات القرآنية المتعلقة بالذات الإلهية وصفاته العليا وأسمائه الحسنى، وتتجلى التنـزيه الإلهي وعقيدة التوسط بين التجسيم والتشبيه من جهة والتعطيل والتقصير من جهة أخرى. ويتلمّع الاعتدالُ في الفكر والرؤى والوسطية في فهم الأصول وتطبيق الفروع، تلك الوسطية المنشودة وذلك الحكمة المعهودة.

5ـ3ـ ثانيا: أهم التوصيات:

1ـ إن المكابرة والتعصب والتقليد الأعمى وانتهاج سياستي حصر المصادر والشيوخ لا يؤدي إلا إلى مزيد من التفرّق والتشرذم والشّقاق، ولا يستفيد منه إلا أعداء الإسلام والمسلمين، لذلك ينبغي لمعرفة حقائق الأمور الرجوع إلى العلماء الأفذاذ و أمهات العلوم النقلية والعقلية الشرعية واللغوية من أجل التسلّح بسلاح العلم والمعرفة والنجاة من الجهل إلى جانب التسلح بسلاح الإخلاص والتقوى للنجاة من داء التجاهل ومكابرة الحق.

2ـ ينبغي لأولي الشأن في الوزارات الثلاث: التعليم العالي والتربية والأوقاف مزيد الاهتمام بعلوم اللغة العربية عند كتابة المناهج التعليمية المتعلقة بالعلوم الشرعية ، ولاسيما في الفقه وأصوله والعقيدة وأسسها، ومعالجة الكتيبات المشبوهة التي لا تعرف مصادرها بالاطمئنان والعلمية ولا مؤلفوها بالشخصيتن المعنوية والعلمية، بخلاف المصادر والمراجع العريقة والقيمة المعروفة بالمنهجية والموضوعية والإخلاص والتقوى.

إلى غير ذلك من النتائج والتوصيات أرجو بها مزيد الفائدة لي ولسائر المسلمين في الدنيا والعقبى، وما توفيقي إلا بالله العلي المتعال، وصلى الله على حبيب الحق وسيد الخلق شفيعنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

6ـ فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن السبكي، أبو نصر عبدالوهاب بن أبي الحسن علي السبكي المتوفى 771هـ، جمع الجوامع في اصول الفقه مع حاشية البناني: المالكي على شرح الجلال المحلي محمد بن احمد المحلي المتوفى 864هـ ، المركز الاسلامي الكبير، سنندج- ايران 1410هـ، بالاوفست عن مطبعة دار احياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي المتوفى 771 هـ، طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق : د.عبد الفتاح محمد الحلو، د.محمود محمد الطناحي، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ـ مصر ، 1964م، وط2، دار هجر للطباعة والنشر، 1413هـ

ابن الصلاح ، شيخ الإسلام ابو عمرو ابن صلاح الشهرزوري المتوفى 643هـ، أدب المفتي والمستفتي، تحقيق: د.موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1، المملكة العربية السعودية، 1986م.

ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي المتوفى 1089هـ شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ، ط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. د.ت.

ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن ابي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية المتوفى 751هـ، الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، طبعة القاهرة- مصر، 1321هـ

ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، ط1، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1408هـ

ابن القيم، شمس الدين ابن قيم الجوزية المتوفى 751هـ، الطب النبوي، تصحيح: عبدالغني عبدالخالق، ط2، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1982م.
ابن القيم، شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى 751هـ، مدارج السالكين شرح منازل السائرين بين مقامات اياك نعبد واياك نستعين، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم باللّٰه البغدادي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1410هـ- 1990م.
ابن تيمية، ابو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، دقائق التفسير، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط2، مؤسسة علوم القرآن – دمشق، 1404م.
ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، 1405 هـ - 1985م.
ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني المتوفى 728هـ، مجموعة فتاوى ابن تيمية، طبعة مكتبة المعارف، المغرب، وطبعة القاهرة، 1908م.
ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبدالحليم ابن تيمية المتوفى 728هـ، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، منشورات المكتب الاسلامي، بيروت- لبنان، 1390هـ- 1970م.
ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني المتوفى 728هـ، كتاب الايمان، ط، القاهرة- مصر، 1311هـ
ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني المتوفى 728هـ، كتاب النبوات، الطباعة المنبرية لصاحبها محمد منير عبده آغا الدمشقي، القاهرة- مصر، 1346هـ
ابن جاجة، أبو عبداللّٰه محمد بن يزيد القزويني الشهير بابن ماجه المتوجي 275هـ، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط، دار الفكر، بيروت- لبنان. د.ت.
ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد بن حزم الاندلسي الظاهري المتوفى 456هـ، الإحكام في اصول الأحكام، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1404هـ، وطبعة القاهرة، بتحقيق: احمد شاكر: بمطبعة العاصمة. (د.ت).
ابن خلكان، أبو العباس احمد بن محمد بن خلكان القاضي الكُردي الشافعي المتوفى 681هـ، وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، مطبعة السعادة، القاهرة- مصر، 1310هـ
ابن داود، الشيخ مالك بن الشيخ داود، الحقائق الاسلامية في الرد على المزاعم الوهابية، مكتبة الحقيقة، اسطنبول- تركيا، 1417هـ- 1997م.
ابن رشد، القاضي محمد بن رشد المالكي المتوفى 595هـ، تهافت التهافت، تحقيق: د.سليمان دنيا، ط2، دار المعارف بمصر، 1965م.
ابن عساكر، أبو القاسم علي بن ابي محمد بن الحسن المعروف بأبن عساكر الدمشقي المتوفى 751هـ، ، تأريخ دمشق: المكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية، القاهرة، مصر. د.ت.
ابن فرحون، القاضي ابراهيم بن نورالدين الشهير بابن فرحون المالكي المتوفى 799هـ، الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب، ، دراسة وتحقيق: مأمون محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1417هـ- 1996م.
ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الشهير بابن منظور الافريقي المصري لسان العرب، ، نشر ادب الحوزة، قم- ايران، 1405هـ
ابن نجيم، زين الدين ابراهيم ابن نجيم الحنفي المصري المتوفى 970هـ، مشكاة الانوار في اصول المنار الشهير بـ(فتح الغفار) ، مصطفى الباب الحلبي، 1936م.
أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي البصري البغدادي المتوفى 210هـ، مجاز القرآن: تحقيق : د . محمد فؤاد سزكين -مكتبة الخانجي ، ودار غريب للطباعة، القاهرة ـ مصر، 1988م.
الأزهري،، الشيخ منصور علي ناصف، التاج الجامع للاصول من احاديث الرسول(صلى الله عليه وسلم)، ، ط: دار الفكر، بيروت- لبنان، 1412هـ- 1992م.
الإيجي، عضد الدين الايجي عبدالرحمن بن احمد القاضي المتوفى 756هـ، المواقف في علم الكلام، ط، عالم الكتب، بيروت- لبنان. د.ت.
الباباني، اسماعيل باشا الكُردي الباباني ثم البغدادي هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مؤسسة التأريخ العربي، عن دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1951م.
الباباني، اسماعيل باشا بن محمدامين الكردي ثم البغدادي، ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عن اسامي الكتب الفنون. تصحيح: رفعت الليسي، مؤسسة التأريخ الاسلامي، مصورة عن: دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
البالكي، محمد باقر المدرس الكوردستاني، الألطاف الالهية شرح الدرر الجلالية ، تقديم: د. محمد رفعت، ط1، أسطنبول ـ تركيا، 1998م.
البخاري، أبو عبد اللّٰه محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي المتوفى 256هـ، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت- لبنان، 1407هـ- 1978م.
البداغي، الملا محمد البداغي، التوسل في الإسلام بين الحلال والحرام، ط1، اسطنبول- تركيا، 1415هـ
البدوي، الدكتور أحمد عبد الله البيلي البدوي (المتوفى: 1384هـ)، من بلاغة القرآن،نهضه مصر - القاهرة: 2005م.
البغدادي، الخطيب احمد بن علي ابي بكر البغدادي المتوفى 463هـ، تأريخ بغداد، ط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. د.ت.
التفتازاني، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى 793هـ، شرح العقائد النفسية مع الحواشي. على متن العقائد النسفية لأبي حفص عمر بن محمد النسفي المتوفى 537هـ، مطبعة السعادة العثمانية، القاهرة، 1326هـ
التفتازاني، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى 798هـ، شرح المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني المتوفى 739هـ، في علم المعاني، والبيان، والبديع، مع تعليقات عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة النجفي، قم- ايران. د.ت.
التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني المالكي ت 771هـ ، مفتاح الوصول في علم الاصول، المكتبة المكية، مؤسسة الريان، 1998م.
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي الجاحظ (المتوفى: 255هـ)، الحيوان، ط2: دار الكتب العلمية – بيروت ، 1424 هـ

الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد المتوفى 816هـ، التعريفات، المطبعة الوهبية بالشركة الصحافية العثمانية، اسطنبول، 1283هـ
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني (المتوفى: 471هـ)، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، و دار المدني بجدة. بلا ت و ط.
الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى 478هـ، الورقات في الأصول مع شرح المحلي ضبطه، خرج احاديثه وعلق عليه. د.محمد شكري الزاويتي، ط1، مطبعة زانست، دهوك- كُردستان العراق، 1418هـ- 1998م.
الجويني، امام الحرمين عبدالملك الجويني المتوفى478هـ، الإرشاد إلى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد، تحقيق: د.محمد يوسف موسى، علي عبدالمنعم عبدالحميد، مطبعة السعادة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1369هـ- 1950م.
الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: 466هـ)، سر الفصاحة، ط1، دار الكتب العلمية، 1402هـ_1982م.
الدينوري، ابومحمد عبداللّٰه بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى 276هـ، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: عبدالقادر احمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، 1408هـ، وطبعة دار الجيل، بيروت، بتحقيق: محمد زهري النحار، 1393هـ- 1972م.
الدينوري، ابومحمد عبداللّٰه بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى 276هـ، تأويل مشكل القرآن ،دراسة : د. عمر سعيد عبد العزيز ، مراجعة : د. عبد الصبور شاهين ، ط1 مركز الأهرام ، القاهرة ـ مصر ، 1410 هـ ، 1989م.
الذهبي، أبو عبداللّٰه محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى 748هـ، تحقيق سير اعلام النبلاء،: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ
الذهبي، د. محمد حسين الذهبي. التفسير و المفسرون، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة- مصر، 1396هـ- 1976م.
الرازي، فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى606هـ، أساس التقديس في علم الكلام: ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، 1415هـ ـ 1995م.
الرازي، فخرالدين أبو عبد الله الرازي المتوفى 606هـ، المحصول في اصول الفقه، فخرالدين أبو عبد الله الرازي المتوفى 606هـ، دراسة وتحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، ط1، من مطبوعات جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1401هـ- 1981م.
الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر المتوفى 666هـ، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1401هـ- 1981م.
الرزقاني، محمد عبدالعظيم الزرقاني الأزهري المتوفى 1367هـ، مناهل العرفان، مراجعة وتعليق: محمد علي قطب، يوسف الشيخ محمد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1417هـ- 1996م.
الزاوي، طاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط للفيروز ابادي: ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.د،ت.
الزلمي، د.مصطفى ابراهيم الزلمي، أصول الفقه الاسلامي، بنسيجه الجديد، ط1، مركز عبادي للدراسات والنشر، اليمن، 1417هـ- 1996م.
الزمخشري، جار اللّٰه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى: 538هـ، أساس البلاغة، ط: دار صادر، بيروت- لبنان، 1399هـ- 1979م.
السبكي، أبو االحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي المتوفى 756هـ، وولده تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي المتوفى 771هـ، الابهاج في شرح المنهاج، صححه جماعة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ- 1997م.
السرخسي، أبو بكر محمد بن احمد السرخسي الحنفي المتوفى 490هـ، أصول السرخسي، تحقيق: ابوالوفا الافغاني، دار المعرفة، بيروت، 1393هـ- 1973م.
السمرقندي، علاءالدين شمس النظر ابوبكر محمد بن احمد السمرقندي الحنفي المتوفى 553هـ،ميزان الاصول في نتائج العقول في اصول الفقه، دراسة وتحقيق: د.عبـــدالملك عبدالرحمن السعدي، ط1، مطبعة الخلود، بغداد- العراق، 1407هـ- 1987م.
السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي المتوفى 911هـ، الإتقان في علوم القرآن، وبهامشه (اعجاز القرآن) للباقلاني، ط: دار الندوة الجديدة، بيروت- لبنان (د.ت).
الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، كتاب الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط1، دار ابن عفان، السعودية، 1412هـ - 1992م.
الشافعي، أبو عبد الله الشافعي محمد بن ادريس المطلبي ت 204هـ الرسالة في أصول الفقه، ، اعداد ودراسة: د.محمد نبيل غانم، اشراف ومراجعة، د.عبدالصبور شاهين، ط1، مركز الاهرام، القاهرة، مصر، 1408هـ- 1988م.
الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الزيدي الشوكاني المتوفى 1125هـ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: تحقيق محمد سعيد البدري،ط1،دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 1412هـ_1992م.
الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الزيدي القاضي المتوفى 1250هـ، نيل الاوطار من احاديث سيد الاخبار، شرح منتقى الاخبار لمجدالدين ابن تيمية الحنبلي، ط، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1973م.
الشيرازي، أبو اسحاق الشيرازي الشافعي المتوفى 476هـ، اللمع في اصول الفقه، ط3، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1957م.
الصفدي، صلاح الدين ابي الصفاء خليل بن ابيك الصفدي المتوفى 764هـ، الوافي بالوفيات، طبعة اسطنبول، 1931م.
عبد الستار، د. عبدالستار حامد ، مباحث في علم التفسير للدكتور ط1، بغداد ـ العراق 1990م.
عبدالكريم، د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في اصول الفقه، ، ط3، مطبعة ثيام، دار احسان، طهران- ايران، 1415هـ- 1995م.
العسقلاني، شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي بن حجر المتوفى 852هـ، تحقيق فتح الباري شرح صحيح البخاري، للعسقلاني: عبدالعزيز بن عبداللّٰه بن باز، ط، دار الفكر، بيروت، 1416هـ- 1996م
العلوي، محمد بن علوي المالكي، مفاهيم يجب ان تصحح، ط3، دبي- الامارات العربية المتحدة، 1409هـ- 1988م.
الغزالي، حجة الإسلام ابو حامد محمد الغزالي المتوفى 505هـ، الإقتصاد في الاعتقاد، مطبعة منير، بغداد، 1990م.

الغزالي، حجة الإسلام محمد بن محمد ابوحامد الغزالي المتوفى 505هـ، المستصفى من علم الاصول، تصحيح، نجو ضرّ، تحقيق: مكتب التحقيق بدار احياء التراث العربي، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1418هـ- 1997م.

الغنيمي، عبدالغني الميداني الحنفي الغنيمي المتوفى 1298هـ، شرح العقيدة الطحاوية المسماة بـ(بيان السنة والجماعة)، على متن العقيدة الطحاوية لابي جعفر الطحاوي الحنفي المتوفى 321هـ، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، محمد رياض المالح، ط2، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1412هـ- 1992م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء المتوفى 207هـ، معاني القرآن، اعداد ودراسة: د.ابراهيم الدسوقي، اشراف ومراجعة: د.عبدالصبور شاهين، ط1، مركز الاهرام، القاهرة- مصر، 1409هـ- 1989م. وأخرى بتحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

القاري، الحافظ الملا علي بن سلطان الحنفي القارئ المتوفى 1014هـ، شرح المشكاة للقاريء مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ومعه اجوبة الحافظ العسقلاني على رسالة القزويني، تقديم الشيخ خليل الميس، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1414هـ- 1994م.

القرطبي، أبو عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي المالكي المتوفى 671هـ، الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما يتضمنه من السنة وآي القرآن. تحقيق احمد عبدالعليم البردوني، ط3، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1965م.

القزويني، أبو المعالي الخطيب القزويني محمد بن عبدالرحمن المتوفى 739هـ، تلخيص المفتاح، مع شرح التفتازاني وتعليقات الصعيدي، ط، مكتبة النجفي، قم- ايران، د.ت.

القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، : دار الجيل – بيروت ـ لبنان.

القونوي، ابو المعالي صدرالدين القونوي المتوفى 672هـ، اعجاز البيان في تأويل ام القرآن، دراسة وتحقيق: عبدالقادر احمد عطا، مطبعة دار التآلف، مصر، 1389هـ- 1969م.

كاتب حلبي، مصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي الشهير بكاتب حلبي المتوفى 1067هـ، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ط مصححة من قبل: رفعت الكبيسي، مؤسسة التأريخ الاسلامي، بيروت، مصورة عن طبعة: دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان. د.ت.

الكتبي، فخر الدين محمد بن شاكر الكتبي المتوفي 764 هـ، عيون التواريخ ، نسخة مصورة عن مخطوطة السليمانية بأستانبول، د.ت.

كحالة، عمر رضا كحالة معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1926م.

الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني البغدادي الصوفي المتوفى 786هـ،شرح الكرماني على صحيح البخاري = الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ط2، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1401هـ- 1981م.

الكوثري، الشيخ محمد زاهد الكوثري، الرد على نونية ابن القيم ، المكتبة الأزهرية، القاهرة ـ مصر.

الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني الكُردي، شهاب الدين الشافعيّ ثم الحنفي (المتوفى: 893هـ)، غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، من أول سورة النجم إلى آخر سورة الناس، دراسة وتحقيق: محمد مصطفي كوكصو (رسالة دكتوراه)، جامعة صاقريا كلية العلوم الاجتماعية – تركيا، 1428 هـ - 2007 م.

محسن، الدكتور محسن عبد الحميد، تفسير آيات الصفات بين المثبتة والمؤولة ، ط: دار إحسان، طهران ـ إيران.

المحلي، جلال الدين المحلي المتوفى 864هـ، شرح الورقات في علم اصول الفقه، على متن الورقات، لإمام الحرمين الجويني المتوفى 478هـ، ضبطه، خرج احاديثه وعلق عليه. د.محمد شكري الزاويتي، ط1، مطبعة زانست، دهوك- كردستان العراق، 1418هـ- 1998م.

مخلوف، الشيخ محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، طبعة مصر، 1349هـ- 1939م.

المدرس، عبدالكريم بياره بن محمد الكُردي الشهرزوري المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، ، عني بنشره، الشيخ محمد علي القرهداغي، ط1، دار الحرية، بغداد- العراق، 1987م.

مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، الكنى والاسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م.

مسلم، أبو الحسين محمد بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى 261هـ، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان. د.ت.

ملا رمضان، شرح ملا رمضان افندي بن محمد، على شرح العقائد على متن العقيدة النسفية، مع حاشية عبد الرحمن افندي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1320هـ

الموصلي، أبو عد الله محمد بن ياسين الموصلي، الكوكب الأزهر شرح الفقه الاكبر للإمام الشافعي، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع ، 1986م.

مولانا خالد، الشيخ ضياء الدين مولانا خالد بن أحمد بن حسين ذي الجناحين الشهرزوري النقشبندي (ت 1242هـ)، العِقْدُ الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه بين الماتريدي والأشعري، تحقيق وتعليق: سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدرات والنشر، عمان ـ الأردن، ط1، 1437هـ - 2016م.

النبهاني، للقاضي يوسف بن اسماعيل النبهاني، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق(صلى الله عليه وسلم)، ، ط، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1410هـ- 1990م.

النجدي، محمد بن عبدالوهاب النجدي المتوفى 1206هـ،مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول اللّٰه(صلى الله عليه وسلم) أهل الجاهلية، توسع فيها: محمود شكري الآلوسي، مطبعة الزمان، بغداد- العراق، 1989م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى 676هـ، المجموع شرح المهذب، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي) دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى 676هـ، شرح النووي على صحيح مسلم ، صححه: رياض عبدالله عبدالهادي، علق عليه جماعة من العلماء، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان 1416هـ- 1995م.

The impact of metaphor at linguistic and legitimacy words -a fundamentalist eaqaidia linguistic study

Hassan Khaled Mustafa Mahmoud Mufti
Professor Of College Of Islamic Sciences / Salahaddin University-Erbil
Hasan.mustafa@su.edu.krd

Abstract

This is a research paper deal with an issue of profound impact and wide controversy in ancient times and recently, I think it is a task and worthy of interest in this new age, namely the issue of Proper and metaphor and their impact on themes fundamentalist linguistic jurisprudential purposeful , and the methodological problems of this implications**,** it's Entitled: (The impact of metaphor at linguistic and legitimacy words -a fundamentalist eaqaidia linguistic study-), which includes an introduction, three chapter and a conclusion, The first chapter deals with: the Proper and the metaphor of their definition and judgment, the reasons for the dual division and its benefits, and the second one is talking about: the metaphor in the Arabic language, the Qur'an and Sunnah, and the opinions related thereto, with discussion and giving prepouderance (Tarjih). The third deals with: the metaphor in the Qur'an and Sunnah the impact on the verses and hadith of the God's attributes. Finally the conclusion with the most important findings and recommendations.

Keywords: impact, legitimacy, metaphor.

کاریگەری (مەجاز) لە سەر دەستەواژە زمانەوانی وشەرعییەکان-
توێژینەوەیەکی زمانەوانی بیروباوەڕی ئوصوڵییە

حسن خالد مصطفی محمود موفتی
کۆلێژی زانستەئیسلامییەکان/ زانکۆی سەلاحەددین/ هەولێر
Hasan.mustafa@su.edu.krd

پوختە

ئەم لاپەڕە توێژینەوەیە دەربارەی پرسێکی یەکجار کاریگەر کە پانتاییەکی فراوانی لە کێشمەکێشی دروستکردووە لە کۆن و نوێدا، کە پێمان وایە گرنگەو شایستەی گرنگیپێدانە لەم چەرخەماندا، ئەویش بابەتی حەقیقەت و مەجازە و کاریگەری لە سەر باسە ئوسوڵییە زمانەوانیە عەقائیدیە فیقهیە مەبەستدارەکان، هەروەها ئەو کاریگەریانەیش کە بەندە بە پەیڕەوی ئەم پرسەوە، کە بەناونیشانی (کاریگەریەکانی مەجاز لەناو دەرهاوێشتە زمانەوانیە و شەرعییەکاندا ـ توێژینەوەیەکی زمانەوانی عەقائیدی ئوسوڵییە ـ بە شێوازێکی بابەتیانەی زانستییانەی شیتەڵکاری، وە بە خوێندنەوەیەکی نوێ پاڵپشت بە بەڵگەکانی قورئان و سوننەت و زانستەکانیان هەروەها یاساو بنەماکانی زمانی عەرەبی و شێوازەکانی زانستەکانی رەوانبێژی، کە سەرەتایەك و سێ باس و کۆتاییەك لە خۆ دەگرێت، باسی یەکەم: پێناسەی حەقیقەت و مەجاز وحوکمەکەیان و هۆکارەکانی ئەو دابەشکردنەو سوودەکانی، باسی دووەم: تایبەتە بە بوونی مەجاز لە زمانی هەرەبی و لە قورئان و سوننەتدا، وێڕای راکانی پەیوەست بەو بابەتە لە تەك گفتوگۆ و تەرجیحکردن، باسی سێیەم و کۆتایی دەکۆڵێتەوە لە بوونی مەجاز لە قورئان و فەرمودە قودیی و نەبەویەکاندا، وە کاریگەری ئەو بوونە لە سەر ئایاتی سیفات و فەرمودەکانی، پاشان کۆتاییم هێناوە بە کۆتاییەك کە گرنگترین دەرەنجام و پێشنیارەکان لە خۆ دەگرێت، هیوام ئەوەیە بە سوود بێت،خوای گەورەیش رێنوێنیکاری رێگەی راستە.